



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: محاسبة وجباية معقمة

بمعنوان:

إشكالية القياس المحاسبي للاعتماد الايجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية

دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات والمحاسبين

من إعداد طالبة: ربيعة بن قنان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ

2018/05/27

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة

أ/غريب دواوي (أستاذ_جامعة قاصدي مرباح _ورقلة) رئيسا

أ/طبيبي عبد اللطيف.....(أستاذ_جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة) مشرفا ومقررا

أ/كويسي محمد.....(أستاذ_جامعة قاصدي مرباح _ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم التجارية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: محاسبة وجباية معقمة

بمعنوان:

إشكالية القياس المحاسبي للاعتماد الايجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية

دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات والمحاسبين

من إعداد طالبة: ربيعة بن قنان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ

2018/05/27

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة

أ/غريب دواوي (أستاذ _جامعة قاصدي مرباح _ورقلة)رئيسا

أ /طبيي عبد اللطيف (أستاذ _جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة) مشرفا ومقررا

أ/كويسي محمد(أستاذ _جامعة قاصدي مرباح _ورقلة)مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء



إلي اعز مخلوق فضله الله علينا أمي الغالية ، أدامها الله نعمة فوق رؤوسنا يعجز
اللسان عن وصفها لا تكفيها الأسطر لوصفها وشكرها ،قد استحي عندا ذكرها لأنها
كل شيء بالنسبة لي أمي هذا هو اليوم الذي حلمت به ،أهديك فرحتي وسعادتي
وهذا النجاح ما هو إلا منك واليك ،والى أبي الغالي ألف تحية لك يا أعز شخص وهبته
لي الحياة يارفيق دربي في الحياة.

وإهدائي إلى إخوتي كلهم والى أصدقائي الذين ساعدوني بدعمهم لي ولوقفهم معي
إلى جميع هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

ربيعة





الشكر

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فله الحمد وله الشكر أولاً ودائماً، الحمد لله الذي فضلنا
بنعمة العقل ، والحمد لله علي نعمة الإسلام.

ثم الشكر الجزيل إلى الوالدين الكريمين على دعمهم لي خلال مساري الدراسي وفي فترة
إعدادي للمذكرة.

وكما اشكر الأستاذ المشرف طيبي عبد اللطيف على قبوله الإشراف على مذكرتي
الشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل على مساعدتهم لي بكل النصائح والتوجيهات
خمقاني بدر الزمان، بضياف احمد ، بدوي الياس.

وشكري إلي كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو بعيد

ربيعة

الملخص:

تدور هذه الدراسة حول إشكالية القياس المحاسبي للاعتماد التجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية وذلك من خلال مساهمة التأجير التمويلي في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية للمؤسسات ، كون الاعتماد التجاري يساهم في ترشيد القرارات التمويلية في المؤسسة وذلك من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي للأفراد المجتمع .

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فاعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول حول القياس المحاسبي للاعتماد التجاري أما الفصل الثاني فاعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، وذلك من اجل الوصول إلى النتائج والمتمثلة في :

__ نظرا للأهمية الكبيرة للاعتماد التجاري إلا أنه لا يحظى بقبول عام من طرف المؤسسات .

__ ان قياس الاعتماد التجاري مشكلة كبيرة في البيئة المحاسبية لأنه مفهوم حديث النشأة.

الكلمات المفتاحية :

تأجير تمويلي ، الاعتماد التجاري ، قياس محاسبي ، معيار محاسبي دولي رقم 17، IFRS16، معيار محاسبي أمريكي رقم 13.

Abstract

This study revolves around the problem of accounting measurement of the rental credit in the Algerian accounting environment through the contribution of financial leasing in driving the growth and economic development of the institutions, since the rental credit contributes to the rationalization of the financing decisions in the institution through the fundamental role it plays in the economic and social development of individuals the society .

As for the approach followed in this study, we relied on the analytical descriptive approach in the first chapter on the problem of accounting measurement of the rental dependence. The second chapter relied on the descriptive approach to describe and interpret the results of the field study in order to reach these results,

-Considering the great importance of rental credit, it is not generally accepted by institutions.

-Measuring rental credit is a major problem in the accounting environment because it is a newly established concept.

key words

.Leasing, Operating Lease, Accounting Measurement, IAS 17, IFRS16, IAS 13.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
أت	المقدمة
5	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الايجاري
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للقياس المحاسبي والاعتماد الايجاري .
7	المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي .
15	المطلب الثاني: الاعتماد الايجاري.
37	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
37	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
39	المطلب الثاني: الدراسة الأجنبية
39	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف
43	خلاصة الفصل
44	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
45	تمهيد
46	المبحث الأول: منهجية الدراسة
46	المطلب الأول: منهج وعينة الدراسة
49	المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية
49	المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
56	المطلب الثاني: مناقشة النتائج

57	خلاصة الفصل
59	الخاتمة
62	قائمة المراجع
65	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم الجدول	عناوين الجداول	الصفحة
جدول 1-1	الجدول يبين الفرق بين الإيجار التمويلي والإيجار التشغيلي	32
جدول 1-2	عينة الدراسة	47
جدول 2-2	مقياس ليكرت الثلاثي المعتمد في الدراسة	47
جدول 3-2	معامل ألفا كرومباخ لعينة الدراسة	48
جدول 4-2	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	49
جدول 5-2	توزيع العينة حسب الوظيفة	50
جدول 6-2	توزيع العينة حسب الخبرة	50
جدول 7-2	الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة	51
جدول 8-2	وجهة نظر المستجوبين حول توفر البيئة الجزائرية متطلبات قياس القيمة المتبقية للأصل المستأجر	52
جدول 9-2	وجهة نظر المستجوبين حول يضمن النظام المحاسبي المالي ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي .	53
جدول 10-2	جدول معادلة التباين الأحادي البسيط ANOVA	54
جدول 11-2	جدول معامل الارتباط بيرسون	55

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	عملية التأجير بين المورد والمؤجر والمستأجر	الشكل 1-1

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
66	استمارة الاستبيان باللغة العربية	الملحق 1
69	مخرجات المعالجة المحاسبية الإحصائية SPSS	الملحق 2

المقدمة

توطئة:

يعتبر الاعتماد التجاري أهم مورد من موارد تمويل المشاريع الاستثمارية من قبل الممولين والمستثمرين وكما انه يعتبر مصدر رزق للعديد من الدول الضعيفة، وكما أن للاعتماد التجاري أهمية بالغة في دفع عجلة النمو التطور الاقتصادي للدول، وكما أصبح أكثر ممارسة في هذه الآونة الأخيرة حيث أصبح يلعب دورا هاما في تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة باعتباره تقنية حديثة النشأة، وكما أن الجزائر واجهت قصور في منظومتها المحاسبية مما أدى بها إلى استدلال بالمعايير المحاسبية الدولية و ذلك لحل مشكلتها، عكس الدول المتقدمة التي لم تجد أي صعوبات في منظومتها واجتازت بنجاح جميع الصعوبات وحتى وان وجدت فهي طفيفة، وتسعى الجزائر جاهدة على التخلي على كل المصاعب والتفتح عبر مستوى العالم الاقتصادي، وذلك من خلال الدخول في عالم السوق المالي والبورصة .

كما أن الاعتماد التجاري مفهوم حديث النشأة يستفاد منه بدرجة أولى الدول النامية وذلك لتمويل لاستثماراتها وخفض الأعباء الإنفاق الاستثماري الذي يدفع التطور الاقتصادي ونمو المجتمعات، وإنالبحثنمصادر التمويل للمؤسسات تعد من أهم المواضيع التي تواجه المالكين والمسيرين خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة والكفاءة نتيجة لعدة اعتبارات مثل صغر حجم المؤسسة ونشاطها، وكما يعد ارتفاع معدلات الخطر من أهم الأسباب التي تدفع المؤسسة في الخوف من المواجهة وذلك لعدم المحدودية وقلة الخبرات فيها .

ومنه نطرح الإشكال التالي:

ما واقع القياس المحاسبي للاعتماد التجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية؟

انطلاقا من هذه الإشكالية طرحنا التساؤلات التالية:

- ✓ هل توفر البيئة الجزائرية متطلبات قياس بالقيمة المتبقية للأصل المستأجر؟
- ✓ هل يضمن النظام المحاسبي المالي ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي؟

فرضيات البحث:

- ✓ توفر البيئة الجزائرية متطلبات قياس بالقيمة المتبقية للأصل المستأجر.
- ✓ يضمن النظام المحاسبي المالي ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي .

مبررات اختيار الموضوع:

مبررات الموضوعية:

- ✓ التعرف على الاعتماد التجاري كونه من ابسط طرق وأسهل تقنية التمويل للمؤسسات .
- ✓ المزايا التي يقدمها كل من التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي لتمويل المشاريع مقارنة بطرق التمويل الأخرى

ميرراتالذاتية :

- ✓ الاهتمام الشخصي بالموضوع لارتباطهم مجال التخصص.
- ✓ الرغبة الشخصية والميول للدراسة موضوعيهم SCF.

أهداف وأهمية الموضوع:

تتمثل أهداف الموضوع في :

- ✓ معرفة تطبيق الاعتماد التجاري.
- ✓ تقديم مزايا وعيوب التأجير التمويلي في ظل تطبيق SCF.
- ✓ المعرفة والتعلم من أصحاب ذوي الخبرة في ميدان المحاسبة أثناء فترة توزيع الاستمارة الاستبيان.

أما أهمية فتتمثل في:

- ✓ الاعتماد التجاري بديل تمويلي يتناسب جدا مع المجتمعات المتقدمة عكس الدول النامية التي تجد فيه صعوبات في تطبيقه كما انه يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية حيث يقوم الاعتماد التجاري بخفض أعباء الإنفاق الاستثماري للمشروعات مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- ✓ التغيير الحاصل في الأنظمة المحاسبية الجزائرية بالجزائر واختيار معايير تتناسب مع بيئتها مما أدى إلى وجود قصور بالرغم من أن الدول المتقدمة تجاوزت هذه القصور والصعوبات خاصة التمويلية وذلك بفضل ابتكار واستخدام تقنيات حديثة على مستوى المؤسسات الاقتصادية والبنوك.

صعوبات الدراسة:

لم يسلم هذا البحث من صعوبات تواجهه كأي بحث علمي وهذه صعوبات عديدة ،نذكر منها:

- ✓ صعوبة الربط بين القياس المحاسبي والاعتماد التجاري.
- ✓ صعوبة في توزيع الاستبيان واسترجاعه وفهم المحتوى الأسئلة المطروحة.
- ✓ قلة المراجع الموجودة في المكتبة الجامعية .
- ✓ ضيق الوقت.

محددات الدراسة:

اهتمت هذه أساسا بإشكالية القياس المحاسبي للاعتماد التجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية ضمن الحدود التالية:

- ✓ الحدود الزمنية: يتحدد الإطار الزمني المخصص لدراسة الموضوع بالموسم الجامعي 2017/2018.

✓ الحدود المكانية: تحاول هذه الدراسة استقصاء آراء المهنيين والأكاديميين في ورقة من خلال توزيع استمارة الاستبيان للفترة من شهر مارس.

منهج الدراسة وأدواتها:

للإحاطة بمختلف جوانب البحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات ستعتمد المنهج الوصفي التحليلي المناسب لذلك، من خلال عرض لإشكالية القياس المحاسبي للاعتماد التجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية.

واعتمد منهج الوصفي لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية وتم اختيار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية SPSS.

خطة وهيكل البحث:

لغرض الدراسة هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين بداية من المقدمة التي تتضمن العناصر المتفق عليها منهجيا. ويتضمن الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد التجاري حيث تطرقنا في المبحث الأول مفهوم القياس المحاسبي وخطوات...، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى تعريف الاعتماد التجاري وخصائص المعتمد عليها، أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية وهذا من خلال توزيع استبيانات وتحليل نتائجها.



تمهيد:

يحتل الاعتماد الإيجاري في المؤسسات الاقتصادية مكانة عالية إذ يعتبر شكل من أشكال الاستثمار لتمويل المشاريع الاستثمارية ، وكما يعتبر ايضا الاعتماد الإيجاري تقنية جديدة من تقنيات التمويل ومستوحى بدرجة كبيرة من تقنيات قديمة، ويحظى نشاط الاعتماد الإيجاري بأهمية كبيرة في جل دول العالم خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وكما سعت الجزائر إلى إصلاح منظومتها من اجل توحيد ممارستها المحاسبية واخذ معايير تناسب بيئتها والتي من شأنها تقرييم ممارستها لممارسات العالمية بعدما أدركت أن سياسية تسوية المخطط الوطني المحاسبي أصبح دون جدوى خصوصا بعد التحولات التي شهدت البيئة المحاسبية الجزائرية ، وتسعى إلى كيفية القياس للاعتماد الإيجاري وحل مشكلته المعقدة.

ومن هنا سوف نستعرض في هذا الفصل المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري، وأما المبحث الثاني : فهو مخصص لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة .

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للقياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري.

لقد تعددت التعاريف حول كل من القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري سنذكر بعضها منها.

المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي.

لقد تعددت التعاريف حول القياس المحاسبي سنذكر بعضها منها

الفرع الأول : تعريف القياس المحاسبي.

قدم الباحثون في مجالات القياس المختلفة ، تعريفات متعددة لعملية القياس هي و إن اختلفت إلى حد ما في الشكل ، إلا أنها تتفق في المضمون . وهي تعبر عن مدى تطور مفهوم عملية القياس المحاسبية من الناحية العملية لنخرج منها بعد ذلك بمفهوم مبسط لهذه العملية.

- ✓ وينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام إلى (campell) الذي عرفها بالتالي: " يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها و ذلك بناء لقواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".
- ✓ لكن Steven أضاف بعدا رياضيا إلى تعريف عملية القياس حين عرفها بما يلي : " يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص والعلاقات بموجب نموذج الرياضي".
- ✓ أما أكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس المحاسبية فهو ذلك الصادر في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) وورد فيه ما نصه: " يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بالأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء الملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة".

بتحليل التعريفات الثلاثة السابقة لعملية القياس، يمكن الخروج بمفهوم مبسط لعملية القياس المحاسبية يمكن بموجبه تعريفها على النحو التالي:

"عملية القياس المحاسبية بالمفهوم العلمي، هي عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي، لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي، بعنصر آخر محدد هو عدد حقيقي ، في مجال آخر هو نظام الأعداد الحقيقية ، و ذلك باستخدام مقياس معين هو وحدة النقد ، وبموجب قواعد اقتران معينة هي قواعد للاحتساب".¹

¹وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص.100-101.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإجاري

يعتبر القياس بموجب معايير المحاسبة الدولية بأنه " عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتعرف بها في البيانات المالية، والتي ستظهر بها في الميزانية ، وقائمة الدخل".²

وحسب الجمعية الفرنسية للتقريب ، فإن القياس يتمثل في:

- ✓ **التحديد** : ويكون التحديد بدقة تامة.
- ✓ **التوحيد** : أي تتبع طرق متماثلة في ميدان معين.
- ✓ **التبسيط** : إلغاء كل ما هو غير ضروري في إنتاج معين.³

وهناك أيضا تعريف آخر : "القياس هو تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط بالمنشأة على أن يشمل القياس على عمليات التعريف و التبويب لهذا الحدث".⁴

الفرع الثاني: أركان القياس المحاسبي.

من المفاهيم السابقة لعملية القياس المحاسبية ، يختلف إطار هذه العملية ثم نتائجها ذلك تبعاً لاختلاف أغراض القياس و الخواص محل القياس ثم تبعاً لتغير القواعد المستخدمة فيه ، والشخص القائم به ، و بوجه عام هو يقوم على أربعة أركان رئيسية هي:

أولاً: الخاصية محل القياس: تنصب عملية القياس بشكل عام وأياً كان مجاملها على خاصية معينة لشيء معين. في مجالات القياس المحاسبي إذا ما اعتبرنا أن المشرع الإقتصادي هو مجال القياس ، فإن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء معين ، هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمشروع كمييعاته أو ربحه مثلا ، كما قد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي ، كان يكون محل القياس ، الطاقة الإنتاجية للمشروع مثلا ، أو معدل دوران مخزونه السلعي.

ثانياً : مقياس مناسب للخاصية محل القياس : يتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس ، على خاصية محل القياس بالنسبة للمشروع الإقتصادي إذا كانت خاصية التعدد النقدي للربح مثلا هي الخاصية محل القياس ، فالمقياس المستخدم حينئذ

² بسمة سويد ، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية-القيمة العادلة)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2011/2012 ص3.

³ رقية بن الشيخ ، دراسة وتقييم اثر التشريع الجبائي على بدائل القياس المحاسبي ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، 2010/2011 ص31.

⁴ رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار ، مذكرة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة تشرين سوريا. 2008، ص41.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

هو مقياس للقيمة (وحدة النقد) . أما إذا كانت طاقته الإنتاجية هي الخاصية محل القياس ، فالمقياس المستخدم في هذه الحالة هو مقياس للطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة مثلاً.

ثالثاً : وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس : عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين ، حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس ، بل لابد أيضاً من تحديد نوع وحدة القياس فمثلاً لو كانت قيمة ربح المشروع هي محلاً للقياس نوع المقياس المستخدم وهو مقياس مالي (وحدة النقد) ، لابد أيضاً من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة ، أي الدينار أو دولار الخ

رابعاً: الشخص القائم بعملية القياس: يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصراً هاماً في عملية القياس ، لأن نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين خصوصاً في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية ، والشخص القائم بعملية القياس المحاسبية وهو المحاسب يلعب دوراً أساسياً ليس في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية فقط بل في تحديد نتائجها أيضاً و سنتعرض لهذا الدور بالتفصيل في مكان لاحق عند بحث موضوع تحيز القياس المحاسبي.⁵

الفرع الثالث: خطوات عملية القياس المحاسبي :

1 /تحديد الخاصية محل القياس: وتمثل هذه الخاصية بالنسبة للوحدة المحاسبية في الحدث الاقتصادي التاريخي الذي اثر على المركز المالي للمشروع ، كما قد يكون حدثاً مستقبلياً ذو آثار اقتصادية متوقعة على هذا المشروع . لكن المحاسب يواجه مشكلة حقيقية ستعكس آثارها على جميع مراحل عملية القياس ، تتلخص في عدم قدرته في كثير من الأحيان ،على تعريف أو تحديد الخاصية محل القياس تعريفاً أو تحديداً دقيقاً . و يرجع ذلك إلى أن بعض المفاهيم المحاسبية لها معان أو مدلولات مختلفة ،فخاصية ربح المشروع مثلاً قد تبرز الخلاف بين المحاسبين حول تحديد هذا الربح هل يكون بمفهومه المحاسبي أم بمفهومه الاقتصادي أو القانوني ، أم بمفهومه الإداري .. ثم يتشعب الخلاف بينهم في طرق وأساليب قياس الربح . ثم إن اختلاف المداخل في عملية القياس سوف تنعكس على نتائج القياس .

2 /تحديد نوع المقياس المناسب ووحدة القياس المناسبة لعملية القياس: يتوقف اختيار نوع المقياس المناسب وكذلك وحدة القياس المناسبة على أغراض عملية القياس وعلى نوع الخاصية محل القياس . فإذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في مجرد تبويب الحدث محل القياس ، فالمقياس المناسب حينئذ لهذا الغرض هو مقياس اسمي Nominal Scale ، أما إذا كانت أغراض القياس محصورة في المقارنة بين قيمة حدثين (نوعين من الموجودات مثلاً) فالمقياس المناسب حينئذ هو مقياس ترتيبي OrdinalScale وإذا ما تجاوزت أغراض عملية القياس إلى تحديد المحتوى الكمي للحدث المالي (قيمة كل من هذين النوعين من الموجودات) فحينئذ يستخدم مقياس نسبي Rational Scale .

⁵بسمه سويد، نفس المرجع السابق، ص.20-21.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإجاري

وبجانب أهمية تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، فإن تحديد وحدة القياس مهمة أيضا. إذ عندما يكون هدف المحاسب مثلا هو قياس القيمة النقدية للمبيعات السنوية للمشروع، لا يكفي حينئذ تحديد نوع المقياس الواجب استخدامه وهو المقياس النسبي ممثلا بوحدة النقد، بل لابد أن يتبع ذلك أيضا تحديد نوع هذه الوحدة النقدية أهي الدينار مثلا، أو الجنية، أو الدولار، أم اليورو، وهكذا...؟

3/ تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس: بعد الانتهاء من تحديد الخاصية محل القياس للحدث الاقتصادي، وتحديد نوع المقياس المناسب ووحدة القياس المناسبة، يتعين على المحاسب تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس و يتوقف أسلوبه في تنفيذ عملية القياس المحاسبي كما يلي:

➤ الهدف من عملية القياس.

➤ الأفق الزمني لعملية القياس.

فإذا اقتصر الهدف على مجرد تبويب الحدث المالي التاريخي وإثباته محاسبيا، كما هو الحال عندما تقوم المنشأة بشراء أو امتلاك احد الموجودات طويلة الأجل، فإنه يتبع طريقة القياس المباشرة أو الأساسية، التي تأخذ شكل التبويب ثم التسجيل المباشر لقيمة هذا الأصل من واقع مستند(فاتورة، سند صرف.. الخ). ولكن إذا تطورت أهداف عملية القياس بعد ذلك عندما يختلف الأفق الزمني لهذه العملية، ويمتد الهدف إلى تحديد قيمة مصروف الاستهلاك السنوي لهذا الأصل في نهاية الفترة المالية، فإن عملية القياس المحاسبية تدخل مرحلة جديدة هي مرحلة تحميل Allocation تليها بعد ذلك مرحلة التجميع Aggregation وذلك حينما تدمج قيمته بقيم غيره من الموجودات طويلة الأجل، بهدف توفير قياس جديد هو التكلفة الإجمالية لهذه الموجودات، والتي تظهر في الميزانية العمومية للمشروع. وفي مرحلتي التحميل والتجميع يستخدم أسلوب القياس المشتق أو غير المباشر، والذي تحدد بموجبه قيم القياسات في إطار ما يسمى بعملية الاحتساب المبنية على علاقات رياضية.

أما إذا انصببت عملية القياس على فرصة مستقبلية مثل قياس العائد المتوقع على الاستثمار من هذا الأصل، فحينئذ تخضع قيمة الأصل لعملية التشغيل التي تأخذ شكل تحليل مالي ضمن ما يسمى بعملية التنبؤ. ويسعى المحاسب من خلالها إلى التنبؤ. ويسعى المحاسب من خلالها إلى التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل على مدار عمره الإنتاجي. ويكون أسلوب القياس المحاسبي المتبع في هذه الحالة هو الأسلوب غير المباشر أيضا.⁶

⁶ محمد مطر، موسالوسويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص. 136-138.

الفرع الرابع: أساليب القياس المحاسبي:

تشمل هذه الأساليب على مجموعة من الأساليب القياسية المتبعة في عملية القياس المحاسبية وهي مايلي:

1-أساليب القياس الأساسية أو المباشرة:

و التي تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة، و ذلك دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب و المبنية أصلا على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس و تعتبر عملية التبويب المحاسبي من أهم الوسائل والأساليب القياس الأساسية أو المباشرة ، إذ بدون الحاجة إلى استخدام الأرقام يمكن استخدام الخاصية المتخذة أساساً للتبويب كمقياس بموجبه ييؤب الحدث الاقتصادي محل التبويب في الفئة أو المجموعة التي ينتمي إليها وفق تلك الخاصية.

2-أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة:

إذا ازداد اعتماد المحاسب على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية، لأن عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن إنجازها بدون عملية الإحتساب والتي هي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة غير المباشرة. أما في مجالات القياس عامة والقياس المحاسبي خاصة ، تعتبر القياسات الأولية أو المباشرة بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المشتقة أو المباشرة .

بمعنى أنه لا يمكن لعملية قياس غير مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبقة بعملية قياس مباشرة ، مثال على ذلك أراد المحاسب قياس القيمة الإجمالية لأصلين ، أو قياس النسبة بين قيمتهما ، فحينئذ لا يمكنه تحديد هذه القيمة الإجمالية أو تحديد النسبة بين قيمتهما ، إلا بإتباع أسلوب القياس غير المباشر، إذ بعد تحديد قيمة كل منهما على إنفراد بأسلوب القياس الأولي أو المباشر ، تحدد بعد ذلك و بأسلوب غير مباشر قيمتها الإجمالية أو النسبة بين قيمتهما⁷.

3-أساليب القياس التحكيمية:

تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة ، و يطلق عليها البعض من المحاسبين مصطلح (MEASUREMENTS BY FIAT) قياسات مجازية .ولكن الفرق الرئيسي بين الأساليب غير المباشرة والأساليب التحكيمية ، أنه توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير مباشرة ، بينما تفتقر أساليب القياس التحكيمية إلى مثل هذه القواعد ، مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس ، ويؤكد (Ijiri) على ذلك بقوله : "أن أساليب القياس المحاسبي تكون تحكيمية ، عندما لا توجد قواعد منطقية

⁷ سيد عطا الله السيد ، النظريات المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع ،عمان ، 2009، ص183.

(Logical rules) تنحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس، ولا تتوفر بذلك المبررات المنطقية التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس، يمثل فعلا القيمة الفعلية للخاصية محل القياس. كما تزداد الفرص لاحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بهذه العملية، طالما لم تتوفر لهم المعايير الموضوعية للبت في هذا الخلاف والحكم على صحة القياس".

ويمكن أن تندرج معظم أساليب القياس المحاسبية تحت هذا النوع من أساليب القياس في حالة غياب معايير محاسبية تكون هي الحكم في وضع هذه الأساليب وفق أسس محددة. فمثلا عند قياس قيمة بند معين من الموجودات، فإنه إذا أتاحت للمحاسب أن يختار بديلا من بين بدائل مختلفة، ويكون هذا الاختيار خاضعا لاجتهاداته الشخصية أو التحكمية لقياس قيمة هذا الأصل، فإن ذلك سوف يؤدي قطعاً إلى اختلاف نتيجة القياس وفق أي من هذه البدائل، عن النتائج المستخرجة بالبديل الأخرى. كما سوف تختلف النتائج عن تلك التي يمكن أن يتوصل إليها محاسبون آخرون في منشآت أخرى تعمل في نفس المجال وفقاً لاجتهاداتهم الشخصية أيضاً وتبعاً للبدايل التي يقومون باختيارها؛ فقد يختار محاسب معين تقييم هذا الأصل وفقاً لتكلفته التاريخية، بينما يختار محاسب آخر تقييم نفس الأصل وفقاً لتكلفته الاستبدالية، في حين يقيمه محاسب ثالث بناءً على صافي قيمته الحالية باحتساب صافي التدفقات النقدية المرتبة على اقتناء هذا الأصل واستخدامه في المنشأة، وبذلك فإن البيانات المالية المنشورة عن نتائج أعمال المنشآت المختلفة، في حالة تعدد البدائل على هذا النحو، تصبح مفتقرة إلى التماثل والثبات والقابلية للمقارنة، بسبب اختلاف نتائج القياس تحت كل بديل عن نتائجه بالبدايل الأخرى.

وقد ثبت أن سلوك الإدارة هو الفيصل في اختيار وتبني العديد من المعالجات المحاسبية، التي تحقق بعض مراميها وأغراضها؛ أو تساعد على تحسين صورتها أمام المساهمين بوصفها خصماً وحكماً في نفس الوقت. ومن هنا فقد كان السبب الرئيسي الذي أفضى إلى تصدي مهنة المحاسبة إلى مهمة إنشاء معايير المحاسبية وإلزام الوحدات الاقتصادية بتطبيقها، ما كان إلا لحماية هذه المهنة والمنتجين إليها من تغول الإدارة على مسؤوليات المحاسبين وخياراتهم المهنية. كما أن الإدارة حتى في ظل تطبيقها لمعايير محاسبية معتمدة، فهي تتجه في كثير من الأحيان إلى التقرير عن أرباح تعظم حوافزها بشكل خاص، وتعظم حوافز العاملين في أحيان أخرى، كما قد تسعى إلى تخفيف التقلبات في أرباح المنشأة من عام إلى آخر.⁸

⁸ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص. 140_ 142.

الفرع الخامس: شروط القياس المحاسبي:

يجب أن تتوفر شروط معينة عند إجراء عملية القياس المحاسبي وهي كما يلي :

1_الموضوعية:

يجب أن تكون المعلومات والبيانات المحاسبية دقيقة وذلك من اجل تحقيق قياس موضوعي دقيق، وهذا ما يؤيده أصحاب اتجاه التكلفة التاريخية الذي يمثل الدليل الموضوعي عندهم في المستندات، إلا انه بمرور الزمن تلاشى موضوعية تلك المستندات وبالتالي فان القياس المحاسبي في هذه الحالة تنتفي فيه صفة الموضوعية.

2_توحيد أسس القياس:

ومن خلاله يجب أن تتصف الوحدة المراد قياسها بعدم تغير محتواها الكمي على مدار عملية القياس نفسها وان لا يتغير محتواها بين عملية القياس و أخرى.⁹

الفرع السادس: آلية القياس المحاسبي:

إن تعدد الأغراض التي تستخدم فيها مخرجات القياس أدى إلى تفاوت وجهات نظر المحاسبين، بشأن مدى مراحل عملية القياس المحاسبية وعدد الخطوات التي تنفذ فيها حيث أن بعضهم حصر عملية القياس في عمليتي تسجيل وتلخيص (تخصيص) القياسات المحاسبية التاريخية.

أما البعض الآخر رأى بالإضافة إلى تلك الخطوات يجب أن تشمل خطوات القياس المحاسبي تشغيل هذه القياسات بغض النظر عن كونها تاريخية ومستقبلية ويمكن على ذلك تحديد آلية القياس المحاسبي، كمايلي:

أولاً: يجري القياس لحظة حدوث الواقعة لتحديد قيمة الواقعة اقتصادياً، ومن ثم يتم تسجيل الواقعة في مستند أول، ففي هذه المرحلة يتم القياس لكل حدث اقتصادي على حدا. مثل عملية بيع آلة يتم تسجيل العملية في الفاتورة.

ثانياً: يجري القياس في مرحلة التلخيص أو الترحيل، حيث يتم قياس مجموعة الأحداث الاقتصادية ذات الطبيعة الواحدة، فالقياس هنا ينصب على مجموعة أحداث وليس على حدث بمفرده، مثل عملية البيع التي سجلت سابقاً في فاتورة يتم جمعها مع فواتير المبيعات، ويسجلوا جميعاً في حساب المبيعات ومن ثم يستخرج رصيد حساب المبيعات.

⁹إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد

العلوم الاقتصادية، جامعة فيلاديفيا، الاردن، العدد، 21، 2009، ص13.

ثالثا: يجرى القياس في مرحلة التشغيل (إعداد المعلومات)، في هذه المرحلة يتم قياس نتائج الأحداث الاقتصادية وليس الأحداث الاقتصادية بذاتها سواء أكانت مفردة أم مجتمعة، وهذه النتائج تعكس من خلال القوائم المالية، كقائمة الدخل التي تستخدم لتقديم معلومات عن نتائج الأحداث الاقتصادية وعلى أعمال المشروع. وكذلك قائمة المركز المالي التي تعكس المركز المالي للمشروع وتأثير نتائج الأحداث الاقتصادية عليه.¹⁰

الفرع السابع : معايير القياس المحاسبي:

عند القيام بعملية القياس لابد من الأخذ بعين الاعتبار بعض المعايير التي تحكم عمليات تسجيل البيانات المحاسبية ضمن القوائم المالية، وهي تتكون من أربع معايير أساسية مرتبة حسب درجة أهميتها كما يلي :

1. الصلاحية للغرض المستهدف منها:

يقضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباطا وثيقا من حيث قوتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، ولما كانت المعلومات المالية الناتجة من المحاسبة المالية تخدم أهدافا متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين تتباين احتياجات كل منهم من المعلومات تباينا شديدا، فإن الأمر يقتضي افتراض أهداف معينة ومحددة يرغب في تحقيقها من جانب من يستفيدون عادة من هذه المعلومات، وهذا ما يحدث فعلا في المحاسبة المالية حيث يفترض أن قياس الربح وإظهار حقيقة المركز المالي هما الهدفان الأساسيان من القياس المحاسبي.

2. القابلية للتحقق منها :

يعنى بالتحقق في مجال المحاسبة المالية استناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه يتمثل عادة في مجموعة من المستندات والإجراءات المدونة التي يمكن الرجوع للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر، غير أن هذا المعيار يوسع نطاق التحقق ليعني أن تتوافر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من صفات بحيث يجعل منها أساسا سليما لاتخاذ القرارات، حيث يمكن اتخاذ نفس القرار استنادا إلى نفس المعلومات رغم إمكانية اختلاف الأشخاص القائمين باتخاذها، ويعني ذلك وجود دلالة محددة ومعينة ولها استقلالها الذاتي للمعلومات المحاسبية بصرف النظر عن الشخص الفاحص أو المستفيد أو المستفيد من هذه المعلومات.

3. الالتزام بالموضوعية:

يتم اشتقاق هذا المعيار من فرض الموضوعية الذي يعد شرطا أساسيا للبحث العلمي في أي مجال من مجالات المعرفة، ودون هذا المبدأ فإن نتائج البحث العلمي يطغى عليها التحيز الشخصي، وعدم موضوعية القياس المحاسبي تؤدي بالتعرض لمنافع بعض مستخدمي القوائم المالية للخطر، لذا يجب التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة عن طريق العناصر الآتية:

✓ قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي قدمه أحد المحاسبين، ثم يكونون قد توصلوا إلى النتائج نفسها مما يقدم دليلا على حياد المحاسب وعدم تدخله بالنتائج؛

¹⁰ صالح محمد، إشكالية القياس المحاسبي للأصول الثابتة باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013 ص4.

✓ اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية.

وبالتالي القياس المحاسبي الذي لا يلي شرط الموضوعية هو قياس لا يمكن قبول نتائجه أو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات

المختلفة، لذلك كان مفهوم الموضوعية في المحاسبة عرضة لتفسيرات عديدة نذكر منها :

✓ إن القياس الموضوعي هو قياس غير شخصي بمعنى أنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس؛

✓ إن القياس الموضوعي هو قياس قابل للتحقق بمعنى أنه يستند إلى عناصر مثبتة وأدلة صحيحة؛

إن القياس الموضوعي يمثل نتيجة اتفاق بين مجموعة من الملاحظين والقائمين بالقياس؛

✓ تقاس درجة الموضوعية لقياس معين بالاعتماد على مؤشر التشتت لتوزيع هذا القياس، إذ يعتمد على القياس ذي التوزيع الأقل تشتتاً.

4. القابلية القياس الكمي :

عادة ما يتطلب القياس المحاسبي استخدام مقياس موحد كشرط أساسي وأولي لقياس المركز المالي للمؤسسة وصافي دخلها الدوري، وتعتبر الوحدة النقدية أفضل مقياس لقياس مختلف الأحداث المالية، غير أن استخدام وحدة النقد كأساس للقياس قد يثير كثيراً من المشاكل بسبب ما يطرأ عليها من تغير في قوتها الشرائية على مدار الزمن، من انخفاض (في حالة التضخم) أو ارتفاع (في حالة الانكماش).

كما يستدعي تعديل البيانات المالية والتي تعتمد على الأسعار التاريخية استناداً إلى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقود.¹¹

المطلب الثاني: ماهية الاعتماد الايجاري.

يعد التأجير التمويلي احد أساليب التمويل الحديث لتمويل الاستثمار والمشروعات الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف الاعتماد الايجاري.

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بتعريف (الاعتماد الايجاري) التأجير التمويلي ، فهناك من يركز على الجوانب القانونية ، والبعض الآخر يركز على الجوانب الاقتصادية والمالية كما نجد مفاهيم محددة وأخرى واسعة إلا أنها في مجملها تشمل خصائص التأجير التمويلي باعتباره مصدراً من المصادر التمويل الأصول.

كما أن هناك العديد من المصطلحات العربية المترجمة للكلمات الأصلية " **LEASING** " أو مصطلحات الفرنسية " **CRÉDITBAIT** " منها: التأجير التمويلي ، قرض الايجاري ، التمويل التأجيري ، الائتمان الايجاري ، التأجير الرأسمالي،

¹¹ شادو عبد اللطيف ، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرّة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر 2014 ص.8-9-10.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الايجاري

الكراء الايجاري، الاعتماد الايجاري، الإجارة مع الوعد بالتملك، الإجارة التمويلية... الخ. إلا أن الدراسة ستعتمد مصطلح التأجير التمويلي باعتباره اقرب للمعنى المطلوب.

1_ تعريف جمعية تأجير المعدات في المملكة المتحدة :

"التأجير هو عقد يبرم بين المؤجر والمستأجر لاستئجار أصل معين يختار بواسطة المستأجر من المصنع أو المورد لهذا الأصل، ويحتفظ المؤجر بملكية الملكية الأصل للمستأجر ويقوم المستأجر حيازة هذا الأصل واستعماله مقابل أجرة محددة خلال مدة معينة".

2_ تعريف الدكتور عبد الهادي سويفي:

"فان التأجير التمويلي عبارة عن نشاط تمويلي لشراء معدات أو أصول رأسمالية بغرض التأجير وفيه يقوم المؤجر _ والذي يكون عادة احد المؤسسات المالية _ بتمويل شراء أصول محددة ومطلوبة بمعرفة شركة أو مؤسسة (المستأجر) وتؤجر إليها بعقد طويل الأجل غير قابل للإلغاء بحيث تغطي دفعة الايجارية.

خلال فترة التعاقد _ الأموال المدفوعة في الأصل أو المدة والفوائد وهامش ربح يقترب إلى ما يسمى بالتغطية الكاملة لقيم الأصول".

3_ تعريف القانون الجزائري:

"عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك و المؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا، مع المتعاملين الاقتصاديين جزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة"¹².

4_ تعريف PATRICK PIGET:

"عقد إيجار الأصل منقول أو عقار مرفق بتعهد احد الجانب بالبيع بسعر يأخذ في الاعتبار مبالغ الإيجار المحصلة حتى رفع خيار الشراء".

5_ تعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية :

"التأجير التمويلي هو احد المصادر غير تقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين يخول احدهما حق انتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعة دورية لمدة زمنية محددة، ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر".

نلخص من مختلف التعاريف السابقة وغيرها، بان التأجير التمويلي عبارة عن أسلوب متوسط وطويل الأجل لتمويل الأصول

¹² معراج هوراري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1434-2013، ص.ص 61-63.

الرأسمالية للمنشآت والمشروعات الاقتصادية، وهو عقد تأجير يبرم بعلاقة تعاقدية بين طرفين أو أكثر لمدة زمنية محددة مقابل تسديد دفعات إيجار دورية مع وجود خيار شراء الأصل المؤجر في نهاية مدة الإيجار.¹³

الفرع الثاني: خصائص التأجير التمويلي (الاعتماد الإيجاري).

يتميز التأجير التمويلي عن غيره من مصادر التمويل بعدة خصائص أهمها:

1_الأصل المؤجر: يكون منقولاً أو عقاراً موجهاً لاستعمال مهني، ويمول المؤجر عادة الأصول الموحدة

LES BIENS STANDARD أن يمол التي يسهل بيعها في حالة نشوب نزاعات بين أطراف العقد، كما يمكن

التجهيزات المتخصصة لكل تقل درجة الضمان الذي تقدمه ملكية هذه التجهيزات المتخصصة لكن تقل درجة الضمان الذي تقدمه ملكية هذه التجهيزات للمؤجر على عكس الحالة الأولى، كما إن اغلب عقود التأجير التمويلي تنصب على أصول جديدة وهذا لا يمنع من تمويل أصول مستعملة إذا كانت مدة العقد ملائمة لمدة حياة الأصل.

2_فترة التأجير: لعقد التأجير التمويلي مدة غير قابلة للإلغاء تربط عادة بمدة الإهلاك المسموح للأصل من الإدارة الحبائية، وتتغير المدة حسب نوعية الأصل فتمتد من 3 إلى 5 سنوات للآلات والتجهيزات والمنقولات وإلى 10 سنوات للتجهيزات الثقيلة أو أكثر حسب الحالة. وان لا تقل مدة العقد عن 75% من العمر الافتراضي للأصل المؤجر.

3_الملكية: التأجير التمويلي يفصل بين حق الملكية (الملكية القانونية) الذي يبقى قائماً لشركة التأجير (المؤجر) طوال مدة الإيجار وحق استعمال الأصل (الملكية الاقتصادية) الذي يكون للمنشأة الاقتصادية (المستأجر) التي تتحمل جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن ملكية الأصل المؤجر، سواء انتقلت الملكية في نهاية مدة العقد أولاً.

4_الأقساط: تسدد عادة مقدماً في بداية كل فترة _ وهذا ما يميز بين التأجير التمويلي والقروض الأخرى التي غالباً ما تسدد دفعاتها في نهاية كل فترة _ وتكون فصلية، سداسية أو سنوية حسب ما يتفق عليه خلال فترة التأجير، تحسب بطريقة خطية (أقساط ثابتة) أو طريقة تصاعدية أو تنازلية على أساس المبلغ الإجمالي للأصل، وان تغطي أقساط التأجير القيمة السوقية للأصل عند إبرام العقد بالإضافة إلى هامش الربح محدد، وان لا تقل التغطية عن 90% (من القيمة السوقية عند توقيع العقد).

5_خيار الشراء: يحدد العقد خيار الشراء من عدمه ويوضح القيمة المتبقية التي ستصبح السعر الذي يدفعه المستأجر لاكتساب الأصل عند نهاية العقد، وتحدد القيمة المتبقية عامة ما بين 1% إلى 6% من السعر الأصلي للأصل حيث تستعمل عادة القيمة المتبقية في حالة 1% للأصول سريعة التقادم كأجهزة الإعلام الآلي .

6_الضمانات: تمثل الملكية الضمان الأول للمؤجر وتجري ضمانات أخرى (تامين شخصي، تامين مؤسسة مؤهلة،...) لصالح المؤجر، ومثال ذلك خطر تأجير الأصول المتخصصة لما قد تتعرض من صعوبات في البيع عند نشوب نزاع بين طرفين المؤجر والمستأجر، كما يمكن أحياناً الحصول على تعهد من المورد لاسترجاع الأصل أو تعهد للمساعدة في بيعه.

¹³ المرجع نفسه، ص. 63-64.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الاجاري

7_ صيانة وتأمين الأصل: ترجع صيانة وتأمين الأصل إلى المستأجر في حالة التأجير التمويلي، أما في حالة التأجير التشغيلي فان المؤجر هو الذي يتحمل الصيانة.

8_ إشهار العقد: ترجع مسؤولية إشهار العقد إلى المؤجر الذي يشهره في المحكمة محل سكن المستأجر، هذا الأخير عليه أن يظهر خارج الميزانية تعهداته الخاصة بالتأجير التمويلي .

9_ علاقة تمويل مركبة ذات أبعاد ثلاثة: تشمل هذه العلاقة ثلاثة أطراف أساسية، أولاها المستأجر الذي يرغب في تطوير طاقته الإنتاجية بالتوسع والإحلال، ويسعى للحصول على الأجهزة والآلات التي تحقق ذلك دون أن تتوافر لديه الموارد المالية الكافية لتمويل استثماراته، ثانياها المورد أو المنتج للسلع الإنتاجية من أجهزة وآلات وغيرها، ويرغب في تسويقها وزيادة بيعها وإنتاجه منها، وثالثها الوسيط المالي (شركة تأجير تمويلي) أو المصرف المتخصص والذي يبحث عن وسيلة لتوظيف مدخراته والحصول على عوائد مرتفعة.

10_ ائتمان عيني وإنتاجي: التأجير التمويلي عملية مالية من حيث الفكر والموضوع، لكنه في الواقع ائتمان عيني وليس نقدي _ عكس طرق التمويل الأخرى_ فهنا يتم تسليم الأصول والمعدات المؤجرة للمستثمر (المستأجر) بواسطة المؤجر الذي حصل عليها بواسطة الشراء، والهدف استخدام الأصول عن طريق التأجير . وعلى هذا الأساس تحقق نوع من تقسيم العمل والتخصص داخل هذه العلاقة الانتمايية الجديدة. أما كونه إنتاجيا فالأنه يخص فقط تمويل أصول ومعدات رأسمالية مخصصة للإنتاج، ولا يربط بتمويل السلع الاستهلاكية.

11_ ائتمان طويل ومتوسط الأجل: نظرا لكون التأجير التمويلي يرتبط بتمويل المعدات الإنتاجية والعقارات الموجهة للاستثمار، كان من خصائصه المدة الطويلة والمتوسطة. وتحدد فترة الائتمان بحسب طبيعة الآلات والمعدات وفترة الاهتلاجات الضريبية المقررة لها.¹⁴

الفرع الثالث: مزايا التأجير التمويلي.

يتمتع نظام التأجير التمويلي بمزايا عديدة ، تبوؤه مكانة فريدة ومتميزة بين أساليب التمويل المختلفة، وتتوقف طبيعة هذه المزايا حسب نوعية عقد التأجير التمويلي وأطرافه ومحيطه، إضافة إلى كون هذه المزايا نسبية وليست مطلقة، فهي تختلف من بلد إلى آخر ومن منشأة إلى أخرى.

1. مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمشروعات (المستأجر):

يوفر التأجير التمويلي للمنشآت والمشروعات الاقتصادية (المستأجر) عدة مزايا أهمها:

1_ يمكن التأجير التمويلي المنشأة من حيافة الأصول الرأسمالية لممارسة أنشطتها دون الحاجة إلى تخصيص جزء من رأس مالها العامل، مما يوفر لها سيولة لأغراض استثمارية أخرى.

¹⁴ معراج هواري، حاج سعيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص.ص 83-86.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

- 2_ يقدم التأجير التمويلي تمويلًا كاملاً لشراء الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات بنسبة تصل إلى 100% (مع التحفظ في حالة تسديد مسبق لأول قسط إيجار) وبذلك يحقق للمستأجر:
 - أ_ السرعة في الحصول على الأصول المطلوبة.
 - ب_ تخفيف أعباء الموارد المالية للمنشأة.
 - 3_ يسمح التأجير التمويلي للمنشآت باستبدال الأصول المستخدمة بمعدات حديثة، بأسلوب أيسر من طرق التمويل الأخرى ، وبالتالي يجنب المنشآت خطر التقادم التكنولوجي بمواكبتها للتطورات الحديثة للأسواق ، والمحافظة على مستوى منافسة مع المنشآت الأخرى والتي تملك الإمكانيات لشراء آخر المعدات والتجهيزات المتطورة.
 - 4_ يمنح التأجير التمويلي مزايا جبائية فالأصل المؤجر يهتلك عبر أقساط الإيجار المدفوعة إلى المؤجر والمنخفضة من الوعاء الضريبي على المنشآت .
 - 5_ عدم تأثر المنشأة بعوامل التضخم قصيرة الأجل ، لان عقد التأجير التمويلي شروطه ثابتة ومحددة.
 - 6_ يسمح التأجير التمويلي بزيادة المقدرة على الاقتراض للمنشأة ، وبالتالي التوسع في نشاطها الاستثماري ، لأنه لا تظهر التزامات جديدة في قائمة المركز المالي للمنشأة ، فلا تتأثر النسب أو المؤشرات المالية لها .
 - 7_ التأجير التمويلي يوفر الاستمرارية والاستقرار للمشروعات ، فهو عقد غير قابل للإلغاء وتمويل طويل أو متوسط الأجل ، يغطي كامل العمر الافتراضي للآلات والمعدات المؤجرة ، عكس الحال بالنسبة لطرق التمويل الأخرى كالائتمان والسحب على المكشوف ، فيمكن تقليص عقودها حسب أوضاع السوق .
 - 8_ تكلفة التأجير التمويلي بالنسبة للمستأجر تكون مناسبة قياساً بأساليب التمويل الأخرى ، لوجود مزايا يتمتع بها المؤجر ، تؤدي إلى تخفيض تكلفة التمويل ، إضافة إلى انه يتم تسعير الفائدة التي تمثل عائداً بالنسبة لشركات التأجير التمويلي ، على أساس ثابت طوال فترة العقد .
 - 9_ يشكل التأجير التمويلي وسيلة تمويلية بديلة للمنشأة عن القرض الطويل والمتوسط (القرض الكلاسيكي) في حالة رفض المؤسسات المالية تمويلها نظراً لمديونيتها أو لاعتبارات أخرى .
 - 10_ يساهم التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي عادة تكون مقدرتها على الاقتراض ضعيفة ، لافتقارها للضمانات الكاملة فالأصل المؤجر ضمان بحد ذاته .
- 2_ مزايا التأجير التمويلي بالنسبة لشركات التأجير (المؤجر):
- إن شركات التأجير التمويلي التي تقوم بتمويل المشروعات الاقتصادية ، تستفيد من عدة امتيازات تتمثل فيما يلي :

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

- 1_ تحظى شركات التأجير التمويل بحق الملكية، الذي يعتبر ضمانا لها وتأمينا حقيقيا للأصل المؤجر، الذي يعتبر ضمانا لها وتأمينا حقيقيا للأصل المؤجر، وهذا ما يميزها عن مؤسسات القرض بحيث تستطيع استيفاء حقوقها كاملة قبل المستأجر في حالة الإفلاس أو عدم التسديد.
 - 2_ التأجير التمويلي يحقق لشركات لشركات التأجير مزايا ضريبية، باستنزاف قيمة اهلاكات الأصل المؤجر من إيراداتها. فمثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة تمنحان مزايا في شكل إعفاء كلي أو جزئي من ضرائب لصالح المؤجر
 - 3_ يتميز عقد التأجير التمويلي بسهولة التوثيق، وسرعة إنهاء الإجراءات مقارنة بالقروض وإصدار الأسهم وترتيبات زيادة رأس المال، لعدم حاجته ل ضمانات متعددة لكون الأصل نفسه وبقاء تملكه من طرف المؤجر، الضمان الأهم في هذا العقد.
 - 4_ يوفر التأجير التمويلي لشركات التأجير ميدانا خصبا للاستثمار لما يحقق لها من عائد معتبر، نظرا للإعفاءات الجبائية التي يتميز بها.
 - 5_ التأجير التمويلي يسمح للمؤجر بمتابعة الأصل المؤجر، حيث يضمن رجوع الأصل في حالة جيدة لان خدمات الصيانة والتأمين تكون على حساب المستأجر.
- 3_ مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمورد:

هناك العديد من المزايا التي يوفرها التأجير التمويلي للموردين كأطراف في عملية التأجير منها :

- 1_ يستخدم التأجير التمويلي كوسيلة تسويقية، لتنمية مبيعات التجهيزات الرأسمالية التي تنتجها الشركات، خاصة إذا كانت تقوم مباشرة بالتأجير التمويلي لعملائها، كما قامت به كل من شركتي Xerox (مجال التجهيزات المكتبية) و IBM (مجال الحاسبات الآلية).
- 2_ يؤمن التأجير التمويلي للمورد خطر عدم التسديد، لان المؤجر يقوم بالدفع الفوري لقيمة الأصل المباع .
- 3_ يحفز أسلوب التأجير التمويلي على إنشاء شركات للتأجير بين الموردين والمؤسسات المصرفية، أو تابعة للمورد فقط ليقوم بدور المؤجر، ليحصل على جميع مزايا المؤجر التي سبق ذكرها.¹⁵
- 4_ مزايا التأجير التمويلي على مستوى الاقتصاد الوطني (الكلي):

لقد ظهر اهتمام متزايد من قبل الدول بالتأجير التمويلي نظرا للمزايا التي يقدمها للاقتصاد القومي من أهمها :

- 1_ المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، فمن خلال تمويل الأصول الرأسمالية للمنشآت والمشروعات الاقتصادية أو تجديدها، وفتح آفاق جديدة للاستثمار بأقل تكلفة هذا يؤدي إلى تنشيط وزيادة الناتج القومي. إضافة إلى المساهمة في تقليص مشكلة البطالة، بتشغيل أيدي عاملة جديدة وزيادة القوة الشرائية لهم وللمجتمع مما يولد نوعا من الانتعاش الاقتصادي ودفعاً لعملية التنمية الاقتصادية .

¹⁵ معراج هواري، حاج سعيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص.ص 97-101.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

2_ كسر حدة آثار التضخم على تكلفة عمليات التوسع للمنشآت، فالتأجير التمويلي لا ينتظر لتشكّل لدى المنشأة احتياجات، أو طرح أسهم جديدة، أو تقوم بتعديل هيكل رأس مالها حتى تقوم بالاستثمارات، هذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التوسعات في ظل ارتفاع موجات التضخم خاصة بالنسبة للدول العربية. وبالتالي يمكن اعتبار التأجير التمويلي كعامل منشط للاستثمارات خلال الأزمات والكساد الاقتصادي .

3_ التأجير التمويلي يعتبر إضافة جديدة إلى أساليب التمويل التقليدية، مما يوفر للمنشآت الاقتصادية فرص ومرونة أكبر عند اتخاذ قرار الاستثمار.

4_ يحسن التأجير التمويلي الدولي ميزان المدفوعات، إذ تشمل التحويلات للخارج القيمة الإيجارية فقط، بخلاف الشراء عن طريق الاستيراد يتم فيما تحويل كامل قيمة الأصل إلى الخارج.

5_ التأجير التمويلي يساهم في زيادة المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة من جهة وشركات التمويل من جهة أخرى، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة المشروعات، وزيادة إنشاء فرص استثمارية جديدة .

6_ يضيف التأجير التمويلي مفاهيم استثمارية جديدة للاستثمار، تركز على أن استخدام الأصول الرأسمالية هو الذي يحقق الربح، وليس ملكيتها وحيازتها، إضافة إلى أن المعدات المؤجرة هي في حد ذاتها وسيلة ضمان التأجير ومصدر السداد له.¹⁶

الفرع الرابع : عيوب التأجير التمويلي.

بما أن التأجير التمويلي له مزايا فله عيوب كذلك، فمن بين سلبياته:

ا_ القيمة العالية أحيانا لدفعات التأجير لكونها تغطي كل من اهتلاك الأصل ، تكلفة المال المستثمر ، مكافئة الخدمة المقدمة والأخطار المحتملة.

ب_ إن المنشأة ملزمة بدفع أقساط التأجير إلى نهاية فترة عقد التأجير التمويلي، ولو لم تستغل المعدات والأصول المؤجرة لعدم توافقها مع عملياتها الإنتاجية أو لأي سبب آخر.

ج_ بالنسبة لعلاقة شركة التأجير التمويلي بزبائنهم لا تكون لها ضمانات أو سيولة فورية كالتالي تخونها عملية البيع.

د_ قد تؤثر دفعات التأجير الدورية على السيولة النقدية للمنشأة الاقتصادية، خاصة إذا كانت نسبة الأصول المؤجرة مرتفعة بالنسبة للأصول الرأسمالية للمنشأة.

هـ_ يمكن أن يكون أسلوب التأجير التمويلي منفذا للمنشآت التي أثقلها الديون، لأنه لا يكشف عن حقيقة الذمة المالية للمنشأة الاقتصادية أمام المحلل المالي عند تحليل ميزانية المنشأة والنسب المالية لها.

¹⁶ مكي نبيل، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص54.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

إلا أن هذه العيوب يمكن الحد منها عن طريق تكيف أسلوب التأجير التمويلي وفق ظروف وواقع المنشآت والمشروعات الاقتصادية.¹⁷

الفرع الرابع: الأطراف المتعاملة بالإيجار التمويلي (الاعتماد الإيجاري).

إن تسلسل هذه العملية يتطلب تدخل ثلاثة أطراف :

أ. المؤجر : أي مؤسسة القرض الإيجاري التي تقبل بتمويل العملية و التي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد . هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الإلتزامات التقنية المتعلقة بالأصل

ب. المستأجر : المستأجر هو الطرف الذي يسعى للإقتناء و الحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر و التكلفة و المدة...، فالمستأجر هو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته.

ج. المورد : وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر ، وفقا للمعايير و المقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر أما عن الأصل موضوع الإيجار ، يكون أصولا عقارية أو منقولة معنوية أو مادية

✓ وتمر عملية التمويل بالإيجار بثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى : إنجاز عملية الشراء .

في اغلب الأحيان ،يجري الشراء ليس

بهدف شراء فقط ولكن شراء الأصل من أجل تأجير هفيمما بعد وهذا ابتدخل ثلاثة أشخاص ، حيث تشتري مؤسسة القرض الإيجاري بالتأجير بالأصل المورد لتؤجرها إلى مستأجر .

المرحلة الثانية : تأجير الأصل .

تطبيقا لأحكام المرتبطة بالقرض الإيجاري يسلم المؤجر المستأجر الشيء الذي يريد تأجيره ، فيمكنه منحياز تهبسولة خلال مدة التأجير و يمنح هضمنا ضادا لمشاكل الناجمة عن حيازة الأصل للمؤجر و المقابل لا يوجد أيضا من طرف المستأجر لتأمين استعمال الأصل فيما بعد.

المرحلة الثالثة : عملية القرض الإيجاري (الاعتماد الإيجاري).

وتدعبمرحلة الخيار بحيث يفي نهاية مدة التأجير المقدرة في العقد يجد المستأجر نفسه أمام ثلاث خيارات :

1 - رفع خيار الشراء المنصوص عليه في العقد مقابل دفع القيمة المتبقية المالية للمؤجر وتمتلكه 1 % إلى 6%

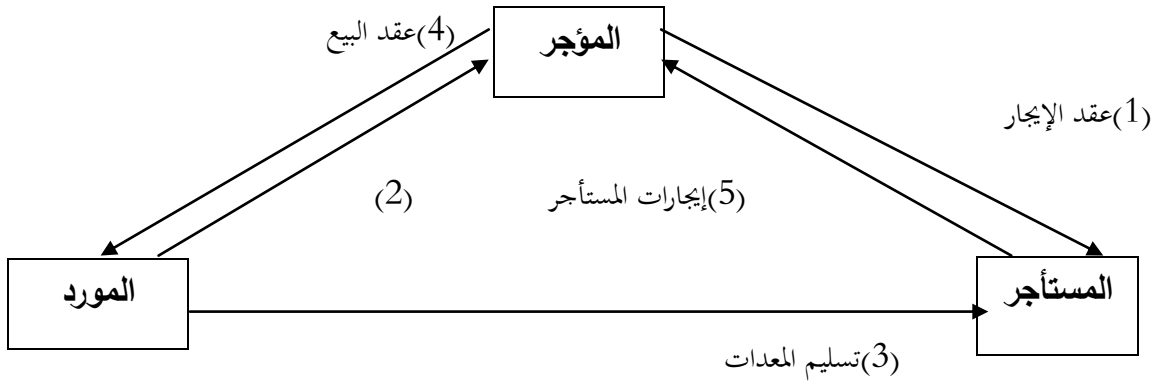
منسعر الشراء ، وبالتالي اكتساب الأصل و التمتع بالملكية التامة.

2 - طلب تجديد العقد و التفاوض مع المؤجر لتسديد أقساط أقل من الأقساط المدفوعة سابقا بالنظر إلى القيمة المتبقية للأصل.

¹⁷ معراج هواري، حاج سعيد عمر، مرجع سبق ذكره ،ص 103.

3_ إعادة الأصل للمؤجر الذي دور هيب حثه عن مستأجر آخر أو يبيع الأصل في سوق التجهيزات المستعملة (Marché de l'occasion) أو حتى إعادته إلى المورد بعد موافقة هذا الأخير.¹⁸

الشكل رقم (1-1): عملية التأجير بين المورد والمؤجر والمستأجر.



المصدر : بوغابة نوح، اثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015/2014.

الفرع السادس: مفهوم عقد الاعتماد الإيجاري (التأجير التمويلي).

1_ تعريف عقد الإيجار التمويلي:

يتميز بأنه عقد إيجار حقيقي لا يخفي بيعاً بسيطاً ولا معالاً احتفاظاً بالملكية ومع ذلك فهو بعقد إيجار حث، بل يتضمن في طبيعتها إمكانية تملك الاموال التي يرد عليها مستقبلاً.

، يتولد عن نزاهتها واندماجها أكثر من عملية قانونية مناً كما يتميز هذا العقد باستقلاله بطريقة خاصة لتمويله وهو يتكون

حكامها الخاصة فعقد نونية يستقلب خصائصها الذاتية وأمعاً عقد جديد غير مسمى، مختلط الطبيعة القا

الإعتماد الإيجاري يتضمن معنيين:

– **الأول قانوني:** يقصد به عقد تأجير تجهيزات صناعية أو حرفية يقوم المؤجر عادة بشرائها خصيصاً لتأجيرها.

– **والثاني مالي اقتصادي:** يقصد به عملية تمويل العقد السابق من قبل مؤسسة مالية متخصصة.

¹⁸ بوغابة نوح، اثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص.ص 4-5.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

عقد نونية هو أقر بالعقد الإيجار المقترنبوعد البيعالذي يتضمنه وفيوجهته القأأنعقدالليزنجكمايتبينلنا
نبن(طرفالعقد)بينما لا يكون في عقد الليزنجتبادلياملزماللاجاكوتأهأولفياالإيجار،والذييختلفنالعنلنوع
نفراديا من جانب واحد هو المؤجر. إلاوعدا!

1_المفهوم القانوني للاعتماد الإيجاري:

1.المفهوماالانجلوساكسوني:

نختار مثالين ظاهرين : الأول يتعلق ببريطانيا والثاني بالولايات المتحدة الأمريكية .

فحسب المفهوم البريطاني لعقد الاعتماد الإيجاري (القرض الإيجاري) انه لا يعطي للمستأجر حق الشراء أثناء مدة العقد أو بعد انتهائها ولكن يتيح له فرصة الحصول على نسبة كبيرة من ثمن بيع الأصل المؤجر كعمولة له باعتباره وكيل المؤجر المنظم لعملية البيع.

فهوإيجارتمويليحيثيلتزمالمستأجربدفعمبلغ يكفقيقمةاسترجاع رأسالمالبالإضافةإلهامشربالمؤجربعدخصم كل المصاريف فيحصلالمستأجرعلى75% منحصليبعالأصلالمؤجرفينهايةالعقد.

أماحسبالمفهوماأمريكي فانعقدالاعتمادالإيجارييعطيللمستأجر في نهاية مدة العقد خيار الشراء الآلات،فيلتزمبإعادةالأصولالمؤجرةللمؤجرالذييملكهاحقفبييعهاأوإعادةتأجيرهامنجديدلشخص آخر.

ب.المفهوم اللاتيني:

يرتكز المفهوم اللاتيني بالاعتماد الإيجاري على ما توصل إليه القانون الفرنسي، بحيث يعطى للمستأجر في نهاية مدة الإيجار خيار شراء المالا للمؤجر سواء كان عقارا أو منقولا فيكتسبملكيتها بسعر منخفض يدخل في تقديره المبالغ التي دفعها المستأجر خلال مدة الإيجار على أساس الأجرة.

✓ ونلخص مما سبق أن عقد الإيجار التمويلي، وان كان أصله هو عقد الإيجار البيعي، إلا انه أصبح عقدا مستقلا عنه يتميز بتدخل طرف ثالث عن الطرفين التقليديين (البائع أو المؤجر والمشتري المستأجر) هذا الطرف الثالث يقوم بدور تمويل عقد الليزنج ويتمثل في مؤسسات مالية تحمل نفس التسمية أي المؤسسات الليزنج التي تقوم بشراء أموال معينة هي في العادة تجهيزات ومعدات صناعية وإنشائية أو مهنية ثم تقوم بتأجيرها لمن يتعاقد معها لفترة متفق عليها بينهما، وتكون هذه الفترة طويلة الأجل نسبيا حتى تتمكن المؤسسة المالية التي تقوم بتمويل المشروع من حصولها على المبالغ التي أنفقتها على التمويل.

2_ المفهوم الاقتصادي للتمويل بالإيجار :

حسب " Richard F.Vancial" الاعتماد الإيجاري وهو عقد من خلاله يلتزم احد الأطراف (المستأجر) بالتسديد للطرف الآخر (المؤجر) سلسلة من الدفعات الدورية التي مجملها يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد وعادة هذه الدفعات تمتد لتغطي الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل المقتنى ، أي أن الاعتماد الإيجاري هو التزام تعاقدى بحيث يدفع المستأجر الأقساط الإيجارية للمؤجر ، بالمقابل يتحصل على الحق الانتفاع من الأصل موضوع العقد، حيث أن المؤجر يحافظ على الملكية القانونية للأصل ، ولا يمكن للطرفان فسخ العقد ، كما لا يحق للمستأجر إعادة تأجير الأصل دون إذن المؤجر.¹⁹

✚ الإيجار التمويلي في ظل التشريع الجبائي الجزائري:

قام المشرع الجزائري من خلال قانون المالية لسنة 1996 وقانون سنة 2001 وكذا قانون المالية التكميلي من نفس السنة، بالقيام بتعديلات على الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة ، وقانون الجمارك في محاولة منه لإضفاء المزيد من المرونة ومنح تسهيلات لكل أطراف العقد.²⁰

_تعريف عقد الإيجار حسب نظام المحاسبة المالية SCF .

يعرف عقد الإيجار على انه اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة . ويمكن التمييز بين عقد إيجار التمويل وعقد إيجار بسيط (تشغيلي).

أ. تعريف عقد الإيجار التمويلي:

عقد إيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي مخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها .

ب. تعريف عقد الإيجار التشغيلي:

عقد الإيجار البسيط كل عقد إيجار آخر غير عقد إيجار التمويل . ولا تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي مخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر .

✓ معايير تصنيف عقد الإيجار حسب نظام المحاسبة المالية SCF :

تصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل أو عقد إيجار بسيط أمر يتوقف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة) بدلا من شكل العقد أو صيغته حيث يصنف عقد الإيجار على انه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية ، ويصنف عقد الإيجار على انه عقد تشغيلي إذا

¹⁹ مكّي نبيل، مرجع سبق ذكره ،ص.ص 37-38-39.

²⁰ المرجع نفسه، ص 119.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

كان لا يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية ويتم تصنيف عقد الإيجار عند بدء مدته .

والأمثلة عن الوضعية التي من المفروض أن تؤدي إلى تصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل في نظام المحاسبة المالية:

- 1_ ملكية الأصل محولة إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار .
- 2_ عقد الإيجار يمنح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار ، حتى يكون هناك تيقن معقول باستعمال هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق هذا الخيار .
- 3_ مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا لم يكن هناك تحويل للملكية .
- 4_ في بداية عقد الإيجار قيمة المدفوعات الدنيا المحيئة بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر .
- 5_ الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة ويستعملها إلا المستأجر دون أن يندخل عليها تعديلات كبيرة.²¹

_تعريف حسب المعايير المحاسبية الدولية IAS17:

عرف المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر الأصلي عقود الإيجار على أنه، ترتيب ينقل بموجبه المؤجر الحق في استخدام أصل مقابل بدل إيجار يستحق على المستأجر، ويعدل المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر (المعدل) التعريف باستبدال المصطلح "بدل الإيجار" بدفعة أو سلسلة دفعات.²²

✓ أنواع عقد الإيجار حسب ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 عقود الإيجار:

أولاً : عقد الإيجار التمويلي هو عقد ينقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية أصل وقد يتم أو لا يتم تحويل حق الملكية في نهاية الأمر.

ثانياً : عقد الإيجار التشغيلي البسيط هو عقد إيجار عكس عقد الإيجار التمويلي إلا أن في نهاية المدة ملك الأصل يبقى في ذمة المؤجر.

_تصنيفات عقد الإيجار حسب ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 عقود الإيجار :

إن تصنيف عقود الإيجار في هذا المعيار مبني على أساس مدى تحمل المؤجر أو المستأجر المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المستأجر وتشمل المخاطر احتمالات الخسائر من الطاقة العاطلة أو التقنية القديمة ومن التغيرات في العائد بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة ويمكن أن تتمثل المكافآت بتوقع أرباح من العمليات على مدى العمر الاقتصادي للأصل والحصول على كسب من زيادة قيمة الأصل أو تحقيق قيمة متبقية.

²¹ مكى نبيل، مرجع سبق ذكره، ص.96-97.

²² بوغابة نوح، مرجع سبق ذكره، ص.2.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

- يصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية.
 - ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد تشغيلي إذا كان لا يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية.
 - إن كون عقد الإيجار عقد تمويلي أو عقد تشغيلي يعتمد على جوهر العملية وليس على شكل العقد.
 - العقد الذي تنتقل بموجبه ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار.
 - عندما يكون للمستأجر حق شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أقل إلى حد كاف من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار بحيث يكون من المؤكد بشكل معقول عند بدء عقد الإيجار أن المستأجر سيمارس هذا الحق.
 - عندما تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل حتى وإن لم يتم تحويل حق الملكية.
 - إذا بلغت عند بدء عقد الإيجار القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار فعلياً على الأقل كما ملا لقيمة العادلة للأصل للمؤجر.
 - إذا كانت الممتلكات المؤجرة ذات طبيعة خاصة بحيث يمكن للمستأجر فقط استخدامها بدون إجراء تعديلات رئيسية.
 - ومن المؤشرات عن الوضعية والتي تؤدي هي الأخرى في حال توفرها منفردة أو مجتمعة إلى تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي هي:
 - إذا قام المستأجر بفسخ عقد الإيجار فإن الخسائر التي يسجلها المؤجر تعتبر من أعباء المستأجر.
 - الإرباح والخسائر الناتجة من تغير القيمة العادلة لقيمة التنازل (القيمة المتبقية) تحسب من أعباء المستأجر.
 - يحق للمستأجر اختيار تمديد العقد لمدة أخرى وبدفعات أقل من السعر السوق.²³
- ✓ **المصطلحات المتعلقة بعقد الإيجار :**
- استخدم المعيار الدولي **IAS17** المصطلحات الأساسية المتعلقة بعقد الإيجار التالية :
- **بدء عقد الإيجار:** هو تاريخ اتفاقية الإيجار أو التزام الأطراف بالأحكام الرئيسية لاتفاقية الإيجار ، أيهما أقرب.
 - **مدة عقد الإيجار:** هي الفترة غير القابلة للإلغاء التي تعاقد فيها المستأجر استئجار الأصل بالإضافة إلى أي فترات أخرى يكون فيها للمستأجر حق اختيار الاستمرار في استئجار الأصل مقابل دفعة أخرى أو بدونها ، مع وجود

²³ عاد نور الدين ، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر الوادي ، الجزائر ، 2014/2015 ص.ص 27-28.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

التأكيد - الحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار: هي المبالغ التي يدفعها المستأجر أو قد يطلب منه دفعها طيلة مدة عقد الإيجار ، باستثناء بدل الإيجار المحتمل وتكاليف الخدمات والضرائب التي سيقوم المؤجر بدفعها واستردادها بالإضافة إلى مايلي:

ا. بالنسبة للمستأجر ، أية مبالغ مضمونة من قبله أو من قبل طرف مرتبط به ، أو

ب . بالنسبة للمؤجر، أي مبلغ القيمة المتبقية مضمون له من قبل أي من:

- المستأجر، أو

- طرف مرتبط بالمستأجر، أو

- طرف ثالث مستقل قادر ماليا على الوفاء بهذا الضمان.

على انه إذا كان للمستأجر حق خيار شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون اقل بدرجة كافية من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة هذا الخيار ،أي عند بدء عقد الإيجار فان الحد الأدنى من دفعات الإيجار تشمل الحد الأدنى من المبالغ المستحقة الدفع طيلة مدة عقد الإيجار ،بالإضافة إلى الدفعة المطلوبة للممارسة حق خيار الشراء هذا .

- القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن مقابلة استبدال أصل أو تسوية مطلوب بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية على أساس تجاري بحت.

- العمر الاقتصادي: هو إما:

أ . الفترة التي من المتوقع خلالها أن يكون أصل قابلا للاستعمال اقتصاديا من قبل مستخدم واحد أو أكثر.

ب . عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات لمشاهدة التي يتوقع الحصول عليها من الأصل من قبل مستخدم واحد أو أكثر.

- العمر النافع: هي الفترة الباقية المقدرة من بدأ مدة عقد الإيجار دون أن تحددها مدة عقد الإيجار والتي يتوقع خلالها

أن تستهلك المنشأة المنفعة الاقتصادية للأصول.

-القيمة المتبقية المضمونة:

ا.النسبة للمستأجر: ذلك الجزء من القيمة المتبقية المضمون من قبل المستأجر، أو من قبل طرف له علاقة بالمستأجر ،(قيمة

الضمان هي الحد الأعلى من المبلغ الذي يمكن في أي حال أن يصبح مستحق الدفع).

ب. بالنسبة للمؤجر : ذلك الجزء من القيمة المتبقية المضمونة من قبل المستأجر أو من قبل طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر

والذي هو قادر ماليا على الوفاء بالتزامات بموجب الضمان.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

- القيمة المتبقية غير المضمونة: هي ذلك الجزء من القيمة من الأصل المؤجر والذي لا يضمن المؤجر تحقيقه أو مضمونة فقد من قبل طرف له علاقة بالمؤجر.

- القيمة السوقية للأصل المستأجر: ويسمى القيمة العادلة أيضا ويمثل القيمة البيعة للأصل المستأجر في سوق حرة بين المؤجر والمستأجر دون ضغط من احدهما على الآخر وتعتبر القيمة السوقية نفسها القيمة الباقية المقدرة لأصل المؤجر.

- خيار حق الشراء: وهو حق من حقوق المستأجر بموجب عقد التأجير يمنح المستأجر حق شراء الأصل في نهاية العقد بسعر يكون منخفضا عن القيمة السوقية المتوقعة للأصل.²⁴

- وتم إصدار المعيار الجديد **IFRS 16** في جانفي 2016، ينص على مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار لكلا الطرفين للعقد - أي العميل "المستأجر" والمورد "المؤجر" - ويطبق ابتداء من الفاتح جانفي 2019، استثناء يمكن تطبيقه قبل التاريخ الفعلي للتنفيذ فقط إذا كانت المؤسسة تطبق **IFRS 15** الإيرادات عن العقود المبرمة مع الزبائن، بهدف تحسين فعالية الإفصاح عن عقود الإيجار وعملية تقديم التقارير المالية من الإيجارات، حيث يوفر معلومات موجهة لمستخدمي البيانات المالية لتقديم تأثير الإيجارات على الأداء المالي، المركز المالي والتدفقات النقدية للكيان. يطبق هذا المعيار فقط على عقود الإيجار ويحل محل **IAS 17** "الإيجارات" والتفسيرات ذات الصلة (**SIC27, SIC-15, IFRIC4**).

- حيث اهتم **IASB** بالعناصر التالية: تعريف عقد الإيجار، الاعتراف بالأصول والخصوم، التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار - المستأجر، الاعتراف بالإعفاءات، فصا عناصر التأجير عن الخدمات، القياس، إفصاح المستأجر، انتقال المستأجر إلى المعيار **IFRS16**، محاسبة المؤجر.

مقارنة المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار حسب **IAS17** و **IFRS16**:

اتضح لنا من خلال دراسة المعيار **IAS17** الصادر عن **IASB** وما جاء به النظام المحاسبي المالي أنهم نقاطا لتوافقوا لاختلاف التالية:

²⁴ مكي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص.ص 78-79-80-81.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

نقاط التوافق والاختلاف التالية:

1- نقاط التوافق:

- احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني عند معالجة المحاسبة لعقد الإيجار.
- احترام معايير التفرقة بين عقد الإيجار التمويلي وعقد الإيجار التشغيلي حسب ما جاء به IAS 17
- تحديد متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح عن عقود الإيجار؛
- الالتزام بإظهار عمليات الإيجار الخاصة بعقد الإيجار التمويلي في الميزانية العمومية للمستأجر كأصل بالقيمة العادلة أو القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار أيهما أقل في تاريخ بدء العقد، وإدراج التزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم للميزانية، بحيث عدم إظهار هذه العمليات في الموارد الاقتصادية ومستوى الالتزامات للمنشأة تكون قد ظهرت بأقل من حقيقتها وبذلك تشوه النسب المالية،
- الأصول المستأجر- في عقد الإيجار التمويلي - موضعها تلك في حسابات المستأجر حسب القواعد العامة التي تخص التثبيتات، وإذا لم يكن هناك تأكيد بان يعدو المستأجر ملكاً للأصل عند نهاية عقد الإيجار يتم استهلاك الأصل على مدى مدة عقد الإيجار أو عمره النافع أيهما أقصر.

2- نقاط الاختلاف:

- لم يتطرق للنظام المحاسبي المالي النطاق تطبيق محاسبة عقود الإيجار على عكس IAS 17؛
- لم يعالج IAS 17 المعالجة المحاسبية المتعلقة بعقد الإيجار في نهاية العقد؛
- لم يتطرق للنظام المحاسبي المالي أن يمتثل بالعرض والاعتراف لعمليات الاعتماد الإيجاري؛

الفرق بين IAS 17 و IFRS 16:

أكبر تغيير تضمن في محاسبة عقود الإيجار في المعيار الجديد عند محاسبة المستأجر، حيث تم إلغاء تصنيف عقد الإيجار ونص على نموذج محاسبة واحد لعقد الإيجار للمستأجرين، من خلال الاعتراف للمستأجر بالأصل في عقد الإيجار التشغيلي والذي يسجل خارج الميزانية والالتزامات المقابلة لها في قوائمها المالية بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية التي يتكبدها، ويجوز إهلاك الأصول خلال فترة الإيجار وهذا مشابه للمعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي في IAS 17، كما جاء بمعايير قياسية جديدة فيما يتعلق بالفصل بين عقد إيجار أو عقد خدمة وهذا ما لم يتطرق إليه IAS 17، أي بالنسبة لهذا الأخير لا يهم إذا

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

كان عقد إيجار تشغيلي أو عقد خدمات باعتبارهما كمصروفات بسيطة في الربح أو الخسارة، مع الإشارة إلى أن عقود الإيجار التي جاء بها IAS 17 يستمر العمل بها تحت معيار IFRS 16 باستثناء عقود الإيجار التالية:

- قصيرة الأجل أي عقد لمدة اقل من 12 شهر؛

- عقود إيجار لأصول ذات قيمة منخفضة (مثل: عقد إيجار جهاز كمبيوتر شخصي).²⁵

الفرق بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي :

يختلف التأجير التمويلي عن التأجير التشغيلي في عدة خصائص ومميزات، ففي التأجير التشغيلي يكون المؤجر متحملاً لمخاطر الملكية، ومسئولاً عن الأصل ولا يتوقع المستأجر امتلاك الأصل في نهاية مدة العقد، كما انه لا يلتقي أية حصة من إيرادات بيع الأصل، وله إمكانية إلغاء عقد التأجير التشغيلي قبل انقضاء اجله. ولا يتم تغطية تكلفة الأصل كاملة خلال فترة التأجير (الجدول رقم 1-1)، لهذا فالتأجير التشغيلي عملية تجارية أكثر منها تمويلية.²⁶

²⁵ إيمان ميمون، رفيق بشوندة، أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي، مجلة دفاتر بواد كس، الجزائر، العدد 07، مارس 2017، ص. 161-162.

²⁶ معراج هوارى، حاج سعيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص. 93-94.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

الجدول رقم (1-1)

أوجه الاختلاف بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي

عناصر المقارنة	التأجير التمويلي	التأجير التشغيلي
1- مدة العقد	مدة العقد طويلة تصل إلى مايقرب من العمر الافتراضي للأصل.	مدة العقد قصيرة لاتتجاوز الفترة التي يحتاج فيها المستأجر للأصل لأداء عمل ما معين، تجدد سنويا.
2- مسؤولية تقادمالأصل	يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالهلاك أو بالتقادم.	يتحمل المؤجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالهلاك أو بالتقادم.
3- الصيانة والتأمين	المستأجر يتحمل تكاليف صيانة وإصلاح الأصل، وكذا تكلفة التأمين عليه خلال فترة التعاقد.	المؤجر يتحمل تكاليف صيانة وإصلاحالأصل وتكاليف التأمين عليه خلال فترة التعاقد ما لم ينص عليه عقد الاتفاق على غير ذلك.
4_العلاقة بين المؤجر والمستأجر.	تكون العلاقة بينهما معقدة ومتشابكة ولذلك تحتاج لقانون ينظم هذه العلاقة ويحافظ على حقوق كل طرف فيها، وذلك بسبب طول فترة التعاقد والأهمية النسبية لقيمة العقد.	العلاقة بين المؤجر والمستأجر تتسم بالسهولة ولا تشير مشاكل قانونية وذلك لقصر فترة التأجير.
5- مآل الملكية	يكون للمستأجر حرية الاختيار بين ثلاث بدائل في نهاية مدة العقد : أ- أن يعيد الأصل إلى المؤجر. ب- أن يعيد تأجير الأصل لمدة أخرى. ج- شراء الأصل من المؤجر.	لايجوز للمستأجر ملكية أو شراء الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، بل يرد الأصل محل التأجير إلى المؤجر.
6 -نظم إلغاء التعاقد	لايجوز إلغاء عقد الإيجار خلال المدة المتفق عليها في العقد، من قبل احد طرفي العقدولكن لابد من اتفاق الطرفين.	يجوز إلغاء عقدالإيجار من قابل المستأجر خلال المدة المتفق عليها في العقد، وفي هذه الحالة يلتزم المستأجر بسداد الإيجار عن فترة استغلال الأصل، مع تطبيق ما قد يكون متفق في مثل هذه الحالات.

المصدر: معراجوهاري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة

الأولى، 1434-2013، ص.ص 93-94.

الفرع الثامن: خصائص عقد الاعتماد الإيجاري (التأجير التمويلي).

يتميز العقد الإيجار التمويلي بخصائص يمكن جمعها فيما يلي :

- إن مدة الإيجار غير قابلة للإلغاء وخلالها تسعى الشركة المؤجرة لاستعادة تكلفة تمويلها للأصل الموجز آخذ في الاعتبار وضع هامش الربح الذي يكفي لاستمرار نشاطها.
- حرية المستأجر في استعمال الأصل خلال مدة التأجير بأكملها مقابل الالتزام بدفع الأقساط الإيجاري المتفق عليها وفي مواعيدها المحددة تنفيذها لشروط العقد المبرم.
- إزاء قيام المستأجر باختيار الأصل الرأسمالي فإنه يأخذ على مسؤولية تحديد المواصفات الفنية للأصل المطلوب وكذلك تحديد المورد وموعد ومكان التسليم كما يتحمل مسؤولية الاستلام.
- إن مدة الإيجار غير قابلة للإلغاء وأنها تغطي على الأقل 75% من العمر الافتراضي للأصل (تكلفة الأصل زائد هامش الربح).
- المستأجر غير مطالب بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة وإنما تدفعه على شكل أقساط تسمى أقساط الإيجار وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليها الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة و مصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.
- احتفاظ المؤجر بملكية الأصل والمستأجر يستفيد من حق الاستعمال فقط وبالتالي فإن مساهمة المؤجر قانونية و مالية أما مساهمة المستأجر فهي إدارية و اقتصادية.
- العقد الإيجار التمويلي يكون في شكل أصول عينية (استثمارات مادية) لا يقوم بمنح أموال نقدية كما في القرض الكلاسيكي.
- العقد الإيجار التمويلي يكون إما متوسط أو طويل الأجل بحيث أن مدته تحدد حسب طبيعة هذه الأصول وحسب فترة امتلاكها بمعنى العمر الافتراضي لها (مدة إيجار الأصول المنقولة ما بين 2_10 سنوات والأصول غير منقولة فمدته ما بين 15_20 سنة).
- العقد الإيجار التمويلي هو عقد مع خيار الشراء حيث انه متاح في نهاية العقد للمؤسسة ثلاث خيارات:
 - إما إن تطلب تجديد أو تمدد عقد الإيجار.
 - إما تشتري هائيا هذا الاستثمار بسعر يتفق عليه يسمى القيمة المتبقي.
 - إما إن يعيد الأصل هائيا إلى المؤسسة المالية وبالتالي تتوقف عن استعماله وتنتهي علاقة القائمة بينهما.

الفرع التاسع: أطراف عقد الإيجار التمويلي (الاعتماد الإيجاري).

- أطراف عقد الإيجار التمويلي: تنشأ عملية عقد الإيجار التمويلي بين ثلاثة أو أربعة أطراف وتمثل في المؤجر - المستأجر، المورد (المنتج) والمقرض.

- المورد: وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر وفقا للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر أما عن الأصل موضوع الإيجار يمكن أن يكون أصولا عقارية أو منقولة معنوية أو مادية.

- المؤجر: أي مؤسسة القرض الإيجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي متخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل المؤجر.

- المستأجر: يمثل المستأجر الطرف الذي تتم عملية التأجير لصالحه بحيث يقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي يرغب في تأجيره بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة...، حسب احتياجاته ويقوم باستخدامه مقابل تسديد دفعات إيجاريه وفقا للاتفاق الذي عقده مع المؤجر.

- المقرض: إن عملية العقد الإيجار التمويلي بإمكانها أن تتضمن طرف رابع وهو المقرض والذي يقدم خدماته المصرفية والمتمثلة في منح القروض إلى المستأجر أو المؤجر أو يشارك في إقامة شركة الائتمان الإيجاري²⁷

الاعتراف والقياس المحاسبي:

تختلف معايير الاعتراف والقياس المحاسبي لعقود التأجير وفقا للمعيار رقم 13 عند المستأجر مقارنة بالمؤجر، فيما يلي طريقة الاعتراف والقياس المحاسبي لكليهما:

1_ الاعتراف والقياس المحاسبي للمستأجر:

أ. قيمة الأصل للمستأجر: يقوم المستأجر بتسجيل الأصل للمستأجر وفقا للمعيار رقم 13 بأقل قيمة بين القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات التأجيرية والقيمة العادلة للأصل في تاريخ انشاء العقد، ومن أجل تحديد القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات التأجيرية، يقوم المستأجر باستخدام معدل الخصم الذي يمثل أدنى قيمة بين معدل فائدة الاقتراض الإضافي ومعدل الفائدة الضمني للمؤجر.

ب. التسجيل المحاسبي: يكون التسجيل المحاسبي لعقود التأجير وفقا للمعيار الأمريكي رقم 13 حسب نوع

²⁷ عاد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 32-33

التأجير، وبالتالى يميز بين حالتين كما يلي:

ت. في حالة التأجير التشغيلي، يقوم المستأجر باعتبار عملية التأجير كعملية تأجير عادية، وبالتالى فيتم تسجيل الأقساط ضمن صنف الأعباء.

ث. أما حالة التأجير الرأسمالي يقوم المستأجر بتسجيل الأقساط أصلاً ضمن أصول المؤسسة بأقل قيمة بين القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات التأجيرية والقيمة العادلة للأصل فيتأثر بإنشاء العقد، كما يتم إثبات الالتزامات التأجيرية في جانب الخصوم

ج. الأقساط التأجيرية: من أجل احتساب الأقساط التأجيرية يقوم المستأجر باستخدام طريقة معدل الفائدة السائد لاحتساب الفائدة عن الفترة وتحديد قيمة التخفيض في قيمة الالتزامات عن عقود التأجير الرأسمالي، ويستخدم المستأجر في ذلك نفس معدل الخصم الذي سبق استخدامه لاحتساب القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات التأجيرية.

د. أقساط الاهتلاك: باعتبار الأصول المستأجر ملك للمستأجر، فانه يقوم بتسجيل الأقساط السنوية الخاصة بالاهتلاك لهذه الأصول كما هو الحال بالنسبة لجميع الأصول الأخرى، لكن خصوصية الأصول المتحصل عليها في إطار عقود التأجير الرأسمالي هو مدة اهتلاك الأصل، فيكون المستأجر أمام خيارين، إما استعمال المدة النفعية للأصل أو مدة عقد التأجير.

2. الاعتراف بالقياس المحاسبي بالنسبة للمؤجر: ميز مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية التأجير الرأسمالي بالنسبة للمؤجر النوعين التأجير البيعي والتأجير التمويلي، وهذا من أجل التمييز بينهما إذا كان المؤجر مصنعا للأصل أو وكيل بيعاً أياً كان التأجير فيه ذهاباً لبيعي، وإذا ما كان غير ذلك أي أن يكون مؤجراً أو نيكو مصنعا، ويسمى التأجير بالتمويلي .

أ. التأجير البيعي: يقوم المؤجر بتسجيل عملية التأجير البيعي إثباتاً بخروجه لأصل بتكلفة إنتاجه ضمن صنف الأعباء، بينما يتم تسجيل عملية التأجير بإثباتاً بالإيراد مبلغ الحد الأدنى للدفعات التأجيرية، تتميز هذه الحالة من التأجير بالنسبة للمؤجر بامتياز حصوله على نوعين من الإيراد:

ربحاً للمنتج والذي يعبر عنه الفرق بين ثمن البيع وسعر التكلفة لهذا المنتج، ويقوم المؤجر بتسجيل هذا الربح في حساب الإيرادات كليا في بداية فترة التأجير، وهذا ما يوافق عملية تسجيل إيرادات ناتجة عن عملية بيع عادية.

إيرادات التأجير التمويلي والمتمثلة في فوائد الأقساط التي تتسجل في حسابها دورياً (شهرياً، فصلياً أو سنوياً) والتي تسجل ضمن صنف الإيرادات .

ب. التأجير التمويلي:

في هذا النوع من العقود يهتم المؤجر بتمويل العملية لتوليس إنتاج الأصل وتسويقه، وتكون المعالجة المحاسبية لهذا النوع من العقود بتزويد صنف الأعباء بالقيمة الثابتة للموافق الأصل

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الايجاري

وتسجياً لأصل آخر والذي يمثل حقوقاً صولاً لمؤجرة بقيمة الحد الأدنى لدفعات التأجير، في حالة ما إذا وجد فرق بين قيمة الاستثمار (الأصل) الإجمالي والقيمة العادلة للأصل المؤجر، فاتها تسجل ضمن الإيرادات غير المكتسبة.²⁸

²⁸ رزاق محمد، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الحاسبية الدولية في معالجة عقود التأجير التمويلي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014/2015، ص.ص. 63-64-65.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة العربية.

1_دراسة فتح محمد عمر المحضار مذكرة بعنوان: محاسبة عقود التأجير أطروحة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى توجه المؤسسات اليمينية إلى التمويل عن طريق العقود التأجيرية، وقدمت هذه الدراسة في ثلاثة أبواب، بحيث هذه الدراسة هي نظام التأجير بصفة عامة، وكذا تقديم التأجير في الفكر التمويلي في بابها الأول، كما قدم الباحث في الباب الثاني دراسة شاملة لعقود التأجير في الفكر المحاسبي بدءاً بسرد الآراء والفلسفات والاحداث المرتبطة بالمفهوم المحاسبي لها، مروراً بأنواع عقود التأجير وطرق التمييز بينهما وصولاً إلى تقديم المعالجة المحاسبية لكل نوع على حدى، ما تطرق الباحث كذلك في هذا الباب إلى بعض الحالات الخاصة والمشاكل المحاسبية المرتبطة بعقود التأجير محاولاً تقديم بعض الاقتراحات كحلول لبعض هذه المشاكل.

اختتم الباحث دراسته في بابها الثالث بتحليل واقع وآفاق العقود التأجيرية في اليمن، مع إبراز رغبة وتوجه هذه الأخيرة إلى التمويل بوسائل التأجير التمويلي.

تعتبر هذه الدراسة من بين أهم الدراسات المقدمة والمرتبطة بموضوع العمل، لكن رغم ذلك فقد أهملت هذه الدراسة تبيان الآثار الجبائية والقانونية للدول على إمكانية تطبيق واعتماد هذا النوع من الوسائل التمويلية.

2_دراسة احمد توفيق بارود مذكرة بعنوان: معوقات تطبيق نظام التمويل التأجيري كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، رسالة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011

تهدف هذه الدراسة في عدم وضوح الطبيعة القانونية لعقود الإيجار التمويلي، وذلك لعدم استقرار الوضع القانوني له، وقد سعت الدراسة مجيبة على عدة تساؤلات أهمها الطبيعة القانونية لعقود الإيجار التمويلي و الآثار الناجمة على المتعاملين به في الحصول على أهداف الدراسة، وبعد ذلك تعريف عقد التمويل التأجيري وأهميته سواء على كل من المؤجر والمستأجر والمورد، اتبع صاحب هذاالدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن لدراسة النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع.

وفي الأخير أدرج الباحث ما توصل إليه من نتائج مجموعها أن التمويل التأجيري هو من عقود التجارية الخاصة لأنها تحتوي على نوعين من عقود التأجير (التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي) وعليه فان الآثار الناجمة على اطراف العقد تختلف اختلافا تاما عن العقود التقليدية، ودلت هذه الدراسة بان هناك تشريع خاص بعقود التمويل التأجيرية،

وعدم ضمها إلى عقود أخرى سبق ذكرها.

3_ ليلي لوشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري

CPA وكالة بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر 2004-2005

تهدف هذه الدراسة إلى وجود اختلاف وتعدد للمصطلحات المترجمة للكلمة الأصلية ((leasing)) باللغة الإنجليزية، أما باللغة الفرنسية ((Crédit- bail)) وان في مجمل هذه المصطلحات تشير إلى نفس الشيء (الائتمان التأجيري أو التمويل التأجيري)، ولقد أصبح الائتمان التأجيري من الخدمات شائعة وواسعة الاستعمال في معظم الدول الغربية بوصفه وسيلة تسمح للمؤسسة الحصول على أصول إنتاجية لازمة لاستمرار دوران دولا العمل الإنتاجي، وقد تزايدت أهمية عمليات الائتمان الإيجاري خاصة مع بداية الثمانينيات حيث أصبحت مصادر التمويل الاستثماري لاسيما في مجال الصناعات التحويلية حيث شكل 30 % من إجمالي الاستثمارات الصناعية في المملكة المتحدة وأكثر من 100 مليون دولار في بداية الثمانينيات بحيث تعتبر علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الأصل محل العقد بمنح المؤسسة المستأجرة حق الانتفاع من أصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ لدفعة بشكل دوري .

ونتيجة لأهميته فانه اليوم أصبحت الإدارات المالية والمؤسسات وحتى المنتج في المشروعات الصغيرة يقومون بالمفاضلة بين الاقتراض المباشر من البنوك بشكل خاص، والتمتع بخدمة الائتمان الإيجاري.

4_ بريس السعيد أستاذ محاضر، مداخلة بعنوان التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، جامعة عنابة، الجزائر، 2009

يمكن أن نستنتج من هذه المداخلة أن النظام المصرفي شهد عدة تطورات رغم أن البنوك لم تؤدي واجبها الحقيقي لدى الوساطة المالية وزوالها اتجاه النظام، بحيث نستطيع أن نقول أن العولمة لها آثار اقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري، وقد تكون إيجابية أو سلبية وتصبح الحاجة الأهم بالنسبة للقائمين على إدارة الجهاز المصرفي هي تعظيم الإيجابيات والتقليل من الآثار السلبية ولكن لازالت بدائل التمويل الأخرى المتاحة ضعيفة وغير كافية للقيام بالتمويل خاصة اتجاه المؤسسات الاستثمارية.

إن البنوك الجزائرية بشكلها الحالي غير قادرة على الدخول في حلبة المنافسة خاصة منها الخارجية رغم ما عرفه الاقتصاد الوطني من تحولات عميقة وافقتها إصلاحات وتدابير مستمرة على مستوى ترقية المحيط العام بمختلف جوانبه المالية بالمصرفية لخدمة الاستثمار وذلك باستثناء الكثير من الوكالات والهياكل والشركات غير مصرفية المتخصصة لتوفير مصادر

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري

التمويل البديلة وذلك كالتحويل التاجيري ورأس المال المخاطر فإنها تواجه عراقيل كثيرة، ولذا ترى انه من المناسب تفعيل دور هذه الهيئات وتوسيع وتشجيع مصادر التمويل التاجيري وكذلك إنشاء بنوك خاصة ومحاربة البيروقراطية التي تعرقل سيرورة نظام البنوك العمومية .

المطلب الثاني: الدراسة الأجنبية

**SmailliNabila .pratique du crédit – bail .mémoire de magister .sciences
économiques et commerciales .TiziOuzou .année2011-2012.**

تهدف هذه الدراسة إلى أن التمويل التاجيري يتم اللجوء إليه من خلال الأسهم سواء هذه الأسهم كانت

عادية أو ممتازة وذلك باللجوء للسوق المالي بفضل التقنيات التمويل المستحدثة.

تعطي الصفة الفرنسية للتمويل التاجيري ثلاثة عقود قانونية وهي:

1-التوكل الذي يسمح للمستخدم لاختيار الملكية دون مسؤولية المؤجر.

2- عقد الإيجار بالمدة على أساس تسديد القسط على الدفعات.

3-الوعد من الجانب الواحد لبيع المؤجر إلى المستخدم أي المستأجر.

حيث تتمحور اشكالياتها حول واقع التأجير التمويلي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و ارتكز البحث على عنصرين أساسيين هما التشخيص عقود التأجير التمويلي، وكذا استقطاب تطبيقات عمليات التأجير التمويلي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رغم تمكن الباحثة من إبراز الدور الكبير الذي تلعبه عمليات التأجير التمويلي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لم تتطرق إلى كيفية قياس الاعتماد الإيجاري.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف.

الفرع الأول: أوجه التشابه .

اهتمت الدراسات السابقة إلى التطرق لمفهوم التأجير التمويلي من منظور التقليدي والإسلامي، حيث جعلت منه

تقنية وقرارات مالية في أي مؤسسة سواء كانت صغيرة أو متوسطة، توصلت بعض الدراسات إلى أن التمويل

التاجيري يتم اللجوء إليه من خلال عدة اشكال منها الأسهم سواء هذه الأسهم كانت عادية أم ممتازة، وذلك

باللجوء للسوق المالي بفضل التقنيات التمويل المستخدمة .

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف.

تميزت الدراسات السابقة من حيث الهدف الذي تسعى لتحقيقه، حيث تناولت بعضاً منها الأشكال صيغة (طبيعة العقد وموضوع العقد)، والبعض الآخر اخذ الأشكال من حيث (التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي). وتمثل طبيعة العقد في التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي، أما موضوع العقد فيتمثل في الائتمان الاجباري للأصول المنقولة، والائتمان الاجباري للأصول المنقولة والغير منقولة.

وقد اختلفت دراسة بريش السعيد في مداخلته حيث اعتبر ميزة التمويل التأجيري تتمثل في تقديم الائتمان تمويلًا كاملاً لقيمة رأس المال من الآلات والمعدات أي بنسبة 100%. وهو مالا يتوفر عادة في أساليب التمويل الأخرى، حيث أن قيام البنوك بالإدخال والتعامل بقرض الإيجار المنقول والعقاري في أنشطتها التقليدية لما له من مردودية كبيرة ولا يتسم بأخطار عالية مما يؤدي بذلك إلى التخلص بالقيود وأعباء الاقتراض. بينما دراسة احمد توفيق بارود دلت على أن عقد التمويل التأجيري انه من الناحية الواسعة التمويلية للمشاريع التي يتعدى تمويلها بالوسائل التمويل التقليدية مثل القرض والبيع بالتقسيط ولقد توصلت دراستنا في هذا البحث عن كيفية قياس المحاسبي لعقود الاعتماد الاجباري حيث تطرقنا في هذا البحث حسب المعيار المحاسبي **IAS17** عن التمييز بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي، يحث يحول عقد التأجير التمويلي بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية بعكس عقد التأجير التشغيلي.

أما عن الأقساط التأجيرية يقوم المستأجر باستخدام طريقة معدل الفائدة السائد عن الفترة وتحديد قيمة التخفيض في قيمة الالتزامات عن عقود التأجير الرأسمالي ويستخدم المستأجر في ذلك نفس معدل الخصم الذي سبق استخدامه للاحساب القيمة الحالية للحد الأدنى للتأجيرات، كما حدد المعيار الأمريكي **FASB13** عن كيفية الاعتراف والقياس لكل من المؤجر والمستأجر، في حين تم إصدار المعيار التفسيرات **IFRS16** في 1 جانفي 2016 وسوف يتم تطبيقه في 1 جانفي 2019 سوف يلغى التأجير التشغيلي ويبقى التأجير التمويلي.

كما اختلفت بعض الدراسات من حيث العينة التي أجريت على مستواها الدراسة الميدانية، حيث أخذت الدراسة المحلية عينة من المؤسسات والبنوك، أما الدراسات الأجنبية اختلفت من حيث العينة.

لقد اختلفت هذه الدراسات من حيث طريقة المعالجة للبيانات، حيث اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي. حيث أن النتائج المتوصل إليها اختلفت من حيث أن البنوك بشكلها الحالي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الايجاري

غير قادرة على الدخول في خلية المنافسة خاصة منها الخارجية رغم معرفه الاقتصاد من تحولات عميقة وذلك لاختلاف الجهة التي تعالج منها موضوع التمويل التاجيري التي تتعرض لهذه البنوك.

المطلب الرابع: الاستنتاج من الدراسات السابقة :

من خلال ماسبق ذكره يمكن استخلاص أن كل هذه الدراسة اتفقت على أن التأجير التمويلي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية كما يساهم في تسريع تنفيذ المشروعات لما يوفرها التمويل التأجيري من إمكانيات للشركات بالإضافة إلى انه يخفض العبء في ميزان المدفوعات في حالة التأجير التمويلي خارج الحدود.

حيث اختلفت هذه الدراسات في كون اعتبار ميزة التمويل التأجيري تتمثل في تقديم الائتمان تمويلًا كاملاً لقيمة رأس المال، في حين انه تم اعتبار عقد التمويل التأجيري على انه من أنجح الوسائل التمويلية للمشاريع التي يتعذر تمويلها بالوسائل التمويل التقليدية مثل القرض والبيع بالتقسيط.

ولقد كان الاختلاف من جهة في العينة التي أجريت على مستواها الدراسة الميدانية، أما من جهة أخرى فانه تختلف من حيث طريقة المعالجة للبيانات، حيث اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، أما البعض الآخر على المنهج الوصفي التجريبي وكذلك المنهج المقارن ودراسة النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع، وكما تختلف من حيث النتائج المتوصل إليها .

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال دراستنا للفصل الأول التعرض إلى ماهية القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري، حيث تناولنا مفهوم كلا من القياس المحاسبي والاعتماد الإيجاري من خلال التعرف على تعريف القياس وأركانه وأساليبه ومعايره... بينما الاعتماد الإيجاري تناولنا تعريفه وأنواعه وأطراف وتعريف عقود التأجير التمويلي... .

كما يلعب التمويل عن طريق التأجير دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتزويد المشروعات بما تحتاجه الأصول رأسمالية وتشغيلية، حيث أن لهذا النوع من التمويل أطرافا تتعامل به، وأولهما المؤجر في مؤسسة التمويل التأجيري التي تتميز بالملكية القانونية لأصل موضوع العقد وتقوم بنشاط مالي مخصص، وثانيا نجد المستأجر وهو الذي يسعى للحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول كلا من السلعة، التكلفة والمدة، أما المورد فيسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر وذلك وفقا لمعايير وشروط متفق عليها في بند العقد .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)

تمهيد:

قمنا في الفصل السابق بتسليط الضوء على القياس المحاسبي والاعتماد التجاري من الناحية النظرية ، وسنحاول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة واقع القياس المحاسبي للاعتماد التجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية .

لتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محورين ،أولا يتضمن الأسئلة المتعلقة بشخصية المستجوب أما المحور الأول يتضمن الأسئلة المتضمنة في توفر البيئة الجزائرية متطلبات قياس القيمة المتبقية للأصل المستأجر أما محوره الثاني يضمن النظام المحاسبي المالي ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي، كما تم اخذ آراء بعض الأساتذة المختصين في هذا المجال.

تمت عملية توزيع مجموعة من الاستبيانات على المهنيين والأكاديميين المهتمين بالمحاسبة (بعض المؤسسات الاقتصادية وبعض المحاسبين الخواص بالإضافة إلى الأساتذة الجامعيين)لأخذ آرائهم حول موضوع دراستنا.

وبعد جمع المعلومات المطلوبة أجرينا تحليل لنتائج الاستبيان والتعليق عليها والتأكد من صدق الاستبيان واختيار الفرضيات.

وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي **spss**.

المبحث الأول: مجال الدراسة الميدانية

لقد قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التي هدفت إلى معرفة واقع القياس المحاسبي للاعتماد الإيجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية .

المطلب الأول :منهج وعينة الدراسة

الفرع الأول:هيكل الاستبيان.

تضمنت استمارة الاستبيان ستة عشر سؤالاً بوبت في محورين رئيسيين ،ولقد تم صياغة الأسئلة وفقاً لأنواع المتعارف عليها المعتمدة في التحليل على مقياس ليكرت الثلاثي ،وهذا للوصول بدقة إلى آراء المستجوبين حول المحاور المحددة.

ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي :

أولاً:البيانات الشخصية والمهنية تضمن الأسئلة المتعلقة بشخصية المستجوب من المستوى التعليمي ، الوظيفة،...الخ ويحتوي على 3 أسئلة.

المحور الأول : تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة لتوفر البيئة الجزائرية متطلبات قياس القيمة المتبقية للأصل المستأجر ويحتوي على 8 أسئلة.

المحور الثاني : تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة ليضمن النظام المحاسبي المالي ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي ويحتوي على 8 أسئلة.

الفرع الثاني : عينة الدراسة.

يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية إلى الفئات التالية:

المهنيين المعتمدين (الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين)

وتم توزيع الاستبيان على 45 فرد ، وتم استرجاع 38 استبيان كما هو موضح بالجدول رقم (2-1):

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)

الجدول رقم (2-1) :مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان.

النسبة	العدد	البيان
100%	45	عدد الاستثمارات الموزعة
84%	38	عدد الاستثمارات الواردة
100%	45	المجموع

من إعداد الطالبة بناء على فرز استمارة الاستبيان

1/أدوات الدراسة:

قمنا خلال هذه المرحلة بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة ،قصد بناء قاعدة معطيات والتبنيتم إعدادها بالاعتماد على برنامج spss22وهذا بعد استبعاد الاستثمارات الملغاة تفرغ ف برنامج EXCEL2007وهو جدول مصفوفيتضمن 16 اعمدة و 38 سطر، حيث تم تخصيص خانة لكل جواب في الاستمارة ،وبهذا تحصلنا قاعدة معطيات للاستبيان تتكون من (16*38) والتي تساوي معطيات .

اعتمدنا على مقياس ليكرت الثلاثي ، المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-2):مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها .

3	2	1
موافق	محايد	غير موافق

من إعداد الطالبة بناء على فرز الاستمارة الاستبيان

تم استخدام برنامج الإحصائي (SPSS22) حيث تم استخدام الوسائل التالية :

*المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .

ثبات استبيان: يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ويكون ذلك من خلال معامل الارتباط ألفا .

معامل ألفا كرومباخ: إن معامل الارتباط ألفا من مبين الطرق المستخدمة لتقييم الثقة والثبات في القياس وتتسم بدرجة عالية من الدقة من حيث قدرتها على قياس درجة التوافق أو الاتساق فيما بين المحتويات المتعددة للمقياس المستخدم.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)

الجدول رقم (2-3)

عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ
16	0,575

من إعداد الطالبة اعتماد على SPSS

من الجدول نلاحظ أن معامل ألفا يصل 0,57 حيث يعتبر ذو مستوى جيد من الثقة والثبات وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة كبيرة في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

2/أساليب جمع البيانات (تصميم الاستبيان ،نشر الاستبيان):

_تصميم استمارة الاستبيان:

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة ،بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث ، وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستبيان لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة.

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية ،حيث تضمن ستة عشر سؤالاً ،وتم صياغتها باللغة العربية ،ولقد خضع هذا الاستبيان من حيث الدقة الأسئلة إلى تحكيم من قبل الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة ،وابتعادها عن الغموض، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة ،عدم حملها للتناقضات.

_نشر استمارة الاستبيان على أفراد العينة:

بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استبيان اعتمادنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي :

المقابلة الشخصية : وذلك من خلال التسليم المباشر للاستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض ، كما ألقينا على ملء الاستمارة في اقرب وقت ممكن .

الاستعانة بالغير :وهذا من خلال الاستعانة ببعض من الزملاء لتسليم عدد معين من الاستمارات .

التسليم غير مباشر:وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من المؤسسات ومكاتب المحاسبة.

المبحث الثاني :نتائج الدراسة الميدانية.

المطلب الأول :الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

1/وصف خصائص عينة الدراسة:

تم في هذه الفقرة عرض النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها .

جدول رقم (2-4):توزيع افراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
14.7%	11	ليسانس
18.7%	14	ماجستير
10.7%	8	دكتوراه
6.7%	5	شهادة أخرى
100%	38	المجموع

من إعداد الطالبة اعتماد على نتائج الاستبيان SPSS

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-4) بان المستوى التعليمي لجميع العينة مرتفع ، بحيث أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى جامعي ،وقد بلغت نسبة المستجوبين الحاصلين على شهادة الليسانس 14.7% أي مايعادل 11 فرد،وهذا سجلناه عند بعض المهنيين وإطارات المؤسسات الاقتصادية . في حين تبلغ نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير بلغت نسبتها 18.7% أي مايعادل 14 فرد،أما شهادة الدكتوراه فبلغت 10.7% أي يعادل 8 أفراد، أما عينة أفراد الحاصلين شهادات أخرى فقد بلغت نسبتهم 6.7% أي مايعادل 5 افراد ،وهذا يعد مؤشر جيد وهام على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل جيد ،وهو ما تعتقد انه يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل .

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)

جدول رقم (2-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسب	30	40%
محافظ حسابات	7	9.3%
خبير محاسبي	1	1.3%
المجموع	38	100%

من إعداد الطالبة اعتماد على spss

جدول رقم (2-5) يبين توزيع العينة حسب الوظيفة، حيث يتبين من الجدول أن نسبة أفراد العينة وظيفتهم المحاسبة بلغت 40% أي 30 فرد يتضح لنا أن المحاسبين لديهم أكثرية في المؤسسات أما محافظ حسابات فقد بلغت 9.3% أي 7 أفراد، أما خبير محاسبي فقد بلغت 1.3% أي فرد واحد، تم التركيز على المحاسبين وهذا أمر إيجابي بحيث يمكننا من معرفة مدى تعرضهم للمشاكل المحاسبية بسبب ظروف المحيطة بالبيئة المحاسبية الجزائرية والنظام المحاسبي المالي وذلك باعتبارهم المسئولون عن التقدير الشخصي.

جدول رقم (2-6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة:

المدة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	4	5.3%
من 5 إلى 10 سنوات	28	37.3%
أكثر من 10 سنوات	6	8%
المجموع	38	100%

من إعداد الطالبة اعتماد على SPSS

من خلال الجدول رقم (2-6) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، نلاحظ أن الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات هو 4 أفراد أي بنسبة 5.3%، وهي نسبة جد منخفضة بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبراتهم من 5 إلى 10 سنوات هو 28 فرد أي بنسبة 37.3%، بلغ عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبراتهم أكثر من 10 سنوات 6 أفراد أي ما يعادل ما نسبته 8%.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)

2/ نتائج الإحصاء الوصفي :

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة ، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت ، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات (من 1 الى 2، من 2 الى 3) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين (غير موافق ، محايد ، موافق) وعليه يساوي طول الفئة $0.66=3/2$.

يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7) :معايير تحديد اتجاه

الاتجاه	المتوسط المرجح
غير موافق	من 1 الى 1.66
محايد	من 1.67 الى 2.33
موافق	من 2.34 الى 3

من إعداد الطالبة اعتماد على spss

توفر البيئة الجزائرية متطلبات قياس القيمة المتبقية للأصل المستأجر .

الجدول رقم (2-8): توفر البيئة الجزائرية متطلبات قياس القيمة المتبقية للأصل المستأجر

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-8) أن أعلى متوسط حسابي كان للسؤال رقم (7) بمتوسط حسابي بلغ (3) وهو أعلى متوسط افتراضي قد حصل على أكثر تأييد وانحراف معياري بلغ (0.771) ، في حين أن السؤال رقم (2) لقي أدنى قبول من الفئة المستجوبة وذلك بوسط حسابي قدره (2.39) وانحراف معياري قدره (0.718) هذا من وجهة أفراد العينة ، وكما تشير إلى ذلك المتوسط الحسابي العام للإجابات والذي بلغ (2.6612) والانحراف المعياري العام يقدر ب (0.26621).

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الرتبة
1	تواجه عملية قياس القيمة المتبقية لأصل متنازل عنه صعوبات	2,50	0,647	موافق	5
2	تتم عملية قياس قيمة التدفقات النقدية التي يمكن أن يدفعها المستأجر للمؤجر والتي تشملها بكل بساطة	2,39	0,718	موافق	6
3	صعوبة التنبؤ بانخفاض القيمة التي ستحدث لأصل المؤجر يصعب عملية قياسه	2,50	0,797	موافق	5
4	تواجه عملية القياس وفق القيمة العادلة صعوبات نتيجة انعدام شفافية في البيئة المحاسبية الجزائرية	2,82	0,512	موافق	2
5	في حالة دفع قيمة الأقساط وقيمة المتبقية لخيار الشراء يتم تملك الأصل من قبل المستأجر	2,71	0,515	موافق	3
6	يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالامتلاك أو التقادم	2,68	0,574	موافق	4
7	تغطي فترة الإيجار جل العمر الاقتصادي للأصل المستأجر مع جواز نقل الملكية للمستأجر	3,00	0,771	موافق	1
8	يتم توزيع الدخل على فترة العقد ويتم الاعتراف بأي انخفاض في المبالغ المستحقة	2,68	0,662	موافق	4
	المتوسط العام	2.6612	0.26621	موافق	

من إعداد الطالبة اعتماد على برنامج SPSS

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)

يضمن النظام المحاسبي المالي ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي

الجدول رقم (2-9): يضمن النظام المحاسبي المالي ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-9) أن أعلى متوسط حسابي كان في السؤال رقم(9) حيث بلغ (2.868) في حين بلغ الانحراف المعياري (0.3426) قد حصل على أعلى تأييد من قبل المستجوبين ، في حين أن السؤال رقم (10) قد حصل على أدنى قبول من قبل الفئة المستجوبة حيث بلغ المتوسط الحسابي (0.3426) وانحراف معياري بلغ (0.490)، وكما تشير إلى ذلك المتوسط الحسابي العام والذي بلغ (2.7284) والانحراف المعياري يقدر ب(0.20496)

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الرتبة
9	في نهاية العقد يكون للمستأجر 3 خيارات : تجديد العقد ، أو شراء المعدات أو ردها وإنهاء العقد	2,868	0,3426	موافق	1
10	وجوب إمكانية تجديد العقد عند نهاية المدة بنسبة محددة ومتفق عليها في بند العقد	0,3426	0,490	غير موافق	8
11	مراعاة الجوانب القانونية والمالية والاقتصادية المتعلقة بعقد التأجير التمويلي	2,61	0,595	موافق	6
12	يتم استهلاك الأصل على مدى مدة عقد الإيجار	2,68	0,702	موافق	5
13	يضمن عقد خيار الشراء التفاوض الذي تقل فيه قيمة شراء الأصل المؤجر بالقيمة العادلة	2,76	0,490	موافق	4
14	أقساط الإيجار التمويلي تكون مخصومة من الضرائب والتكاليف	2,84	0,370	موافق	2
15	يجوز عقد الإيجار التمويلي بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة المتعلقة بالملكية بحسب المعيار IAS17 عكس الإيجار التشغيلي	2,82	0,512	موافق	3

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)

7	محايد	0,816	2,33	يضمن في نهاية عقد الإيجار التمويلي إرجاع المستأجر الأصل المؤجر يكون بالقيمة المتبقية المالية مساوية للقيمة السوقية	16
	موافق	0.20496	2.7284	المتوسط العام	

من إعداد الطالبة اعتماد على SPSS

3/ عرض نتائج التباين الأحادي ،معامل الارتباط بيرسون.

أولاً: عرض النتائج التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير الخبرة.

الجدول رقم (2-10) يبين النتائج التباين الأحادي ANOVA.

نوع الفرضية المقبولة	قيمة sig للدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة الإحصائية A	البيان
H0	0.217	0.05	الفرضية 1
H0	0.814	0.05	الفرضية 2

من إعداد الطالبة اعتماد على SPSS

من اجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها ، تم استخدام التباين الأحادي (ANOVA)، وهو عبارة عن اختبار تحليل تباين الأحادي (ANOVA) حيث يعتمد هذا الأسلوب على ما يعرف باختبار F والذي يعتمد أساسا على التحليل التباين، حيث التباين ماهو إلا متوسط مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي وكانت النتائج من هذا التحليل كما هو موضح في الجدول التالي :

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)

مخرجات SPSS

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carrémoyen	F	Sig.
Q	Intergroupes	,219	2	,110	1,595	,217
	Intragroupes	2,403	35	,069		
	Total	2,622	37			
K	Intergroupes	,018	2	,009	,207	,814
	Intragroupes	1,536	35	,044		
	Total	1,554	37			

نتيجة تحليل التباين لمتغير الخبرة يتبين من الجدول أن قيمة الدلالة المرفقة بقيمة الإحصائية F المحسوبة بنسبة للمحورين وهي على التوالي (1.595)، (0.207)، بقيم الدلالة الإحصائية SIG للمحورين (0.217)، (0.814) جميعهم أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وعليه نقبل " فرض العدم القائل انه لا توجد دلالة إحصائية H_0 (الفرضية الصفرية) حول توفر البيئة المحاسبية متطلبات قياس القيمة المتبقية للأصل المستأجر و يضمن النظام المحاسبي المالي ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي، ومنه نقول أن متغير الخبرة للمستجوبين لا يؤثر على قياس بالقيمة المتبقية للأصل المستأجر وممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي.

ثانيا: اختبار معامل الارتباط بيرسون :

الجدول رقم (2-11)

Corrélations

		Q	K
Q	Corrélation de Pearson	1	,482**
	Sig. (bilatérale)		,002
	N	38	38
K	Corrélation de Pearson	,482**	1
	Sig. (bilatérale)	,002	
	N	38	38

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-11) السابق أن العلاقات بين المحاور طردية ومتوسطة وذات دلالة إحصائية متوسطة عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، ويلاحظ كذلك أن المحور (1) مرتبط بالمحور (2) وبالتالي ارتباط موجب ودال إحصائيا بين القيمة المتبقية للأصل المستأجر وممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي .

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)

المطلب الثاني :مناقشة النتائج

المحور الأول :توفر البيئة الجزائرية متطلبات قياس بالقيمة المتبقية للأصل المستأجر

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-9) أن البيئة المحاسبية توفر متطلبات القياس بالقيمة المتبقية للأصل المستأجر وذلك لان معظم أسئلة الاستبيان في الاتجاه الموافق ، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح العام للإجابات والذي بلغ (2.6612) والانحراف المعياري العام يقدر ب(0.26621)، وذلك يرجع حسب رأيهم إلى أن توفر البيئة الجزائرية متطلبات قياس بالقيمة المتبقية للأصل المستأجر ، مذكورة في الفقرات من 1 إلى 8.

المحور الثاني :يضمن النظام المحاسبي المالي ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي .

نلاحظ من الجدول رقم (2-10) أن النظام المحاسبي المالي يضمن ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي ،حيث أن معظم أسئلة الاستبيان ذات اتجاه موافق، إلا في الفقرة 10 والتي هي في الاتجاه غير موافق، والفقرة 16 والتي هي في الاتجاه محايد، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما تشير إلى ذلك المتوسط المرجح العام للإجابات والذي بلغ (2.7284) والانحراف المعياري يقدر ب(0.2.496)، وذلك يرجع حسب رأيهم إلى أن النظام المحاسبي المالي يضمن ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي .

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل إلى معرفة إشكالية القياس المحاسبي للاعتماد التجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية وهذا من خلال استقطاب وتقصي وجهات نظر العينة المدروسة المناسبة التي وجدناها مناسبة لذلك ، وكخلاصة عامة لأهم نتائج هذا الفصل وجدنا إدراك الفئات المستجوبة لأهمية الاعتماد التجاري.

وفيما يلي أهم نتائج اختبار الفرضيات :

- ✓ الفرضية الأولى توفر البيئة المحاسبية لمتطلبات قياس بالقيمة المتبقية للأصل المستأجر نستنتج أن مجتمع الدراسة مع توفير البيئة المحاسبية الجزائرية لمتطلبات قياس بالقيمة المتبقية للأصل المستأجر أي لا توجد دلالة إحصائية بين توفر البيئة المحاسبية لمتطلبات قياس بالقيمة المتبقية والقيمة العادلة ، حيث كانت أعلى نسبة في الفقرة رقم (7) "تغطي فترة الإيجار جل العمر الاقتصادي للأصل المستأجر مع جواز نقل الملكية للمستأجر" حيث كان المتوسط الحسابي (3.00) وكانت أدنى نسبة في فقرة رقم (2) "تتم عملية قياس قيمة التدفقات النقدية التي يمكن أن يدفعها المستأجر للمؤجر والتي تشملها بكل بساطة حيث كان المتوسط الحسابي (2.39) أي المنافع الاقتصادية التي ستحدث جراء تأجير الأصل.
- ✓ الفرضية الثانية يضمن النظام المحاسبي المالي ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي نستنتج أن مجتمع الدراسة على أن النظام المحاسبي المالي يضمن ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي أي لا توجد دلالة إحصائية بضمان النظام المحاسبي المالي لممارسة لعقود الإيجار التمويلي من جهة ومن جهة أخرى أن النظام المحاسبي المالي لا يوفر ممارسة كافية لعقود الإيجار التمويلي ، حيث كانت أعلى نسبة في الفقرة رقم (9) "في نهاية العقد يكون للمستأجر 3 خيارات تجديد العقد ، أو شراء المعدات أو ردها وإنهاء العقد" وكانت أدنى نسبة في فقرة رقم (10) "وجوب إمكانية تجديد العقد عند نهاية المدة بنسبة محددة ومتفق عبيها في بند العقد" حيث كان المتوسط الحسابي (0.3426) وهي تكون بالكاد أدنى نسبة في هذا المحور عكس المحور الآخر يعني أن البعض الفئة المستجوبة غير راضية على هذه الإجابة .

الختمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور " واقع القياس المحاسبي للاعتماد التجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية " ، حيث أن الاعتماد التجاري لا يطبق بحذافيره في البيئة الجزائرية لان المنظومة المحاسبية لا توفر متطلبات السوق ، وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا الدراسة إلى فصلين ،الأول يتعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية حيث تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث رئيسية فالمبحث الأول تناولنا فيه القياس المحاسبي والاعتماد التجاري والمبحث الثاني تناولنا الدراسات السابقة والمبحث الثالث تناولنا أوجه التشابه والاختلاف ،أما في الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية وقد قسمت إلى قسمين الطريقة والأدوات المستخدمة ثم النتائج والمناقشة .

وستتطرق في نهاية هذا البحث إلى استعراض مجموعة من النتائج والاستنتاجات وبعض التوصيات وفي الأخير ندرج بعض الآفاق المحتملة لمواصلة البحث والتي لها علاقة بجوانب أخرى من الموضوع لم يتم التطرق لها .

1/نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال ماتم عرضه سابقا وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات وتوصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى تم قبولها ونستنتج أن مجتمع الدراسة مع قياس بالقيمة المتبقية للأصل المستأجر حيث أن الأصل المستأجر يواجه في بعض الأحيان صعوبات وعراقيل يصعب قياسه .
- ✓ من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية تم قبولها ونستنتج انه فعلا النظام المحاسبي المالي يضمن لعقود الإيجار ممارسة فعالة حيث أن النظام المحاسبي المالي يضمن لكل من عقد خيار الشراء التفاوض للشراء بالقيمة العادلة للأصل المؤجر ،وبذلك مراعاة الجوانب القانونية والاقتصادية والمالية المتعلقة بعقد التأجير التمويلي وهذه العبارة منافية للمبدأ المحاسبي تغليب الواقع القانوني على الاقتصادي .

2/عرض نتائج الدراسة :

- ✓ نظرا للأهمية الكبيرة للاعتماد التجاري إلا انه لا يحظى بقبول عام من طرف المؤسسات حتى لو مارسوه لا يمارسونه بحوافره وذلك نظرا لقلّة المؤسسات التي تعتمد في البيئة الجزائرية .
- ✓ قياس الاعتماد التجاري مشكلة كبيرة في البيئة المحاسبية الجزائرية ومفهوم حديث .
- ✓ قياس بالقيمة العادلة للاعتماد التجاري مفهوم حديث في البيئة المحاسبية الجزائرية مما أدى إلى عدم الفهم وصعوبة لدى المجتمع الجزائري لأنه لا يهتم بالمعايير المحاسبية الجزائرية وهذا راجع إلى عدم الفهم المحاسبة بشكل دقيق وغياب الأسواق المالية النشطة .

الخاتمة

- ✓ كل من القيمة العادلة والقيمة المتبقية لهما ميزتان وخصائص يعتمد عليهما في قياس الاعتماد الايجاري.
- ✓ أغلبية مجتمع الدراسة مع قياس بالقيمة المتبقية عكس القيمة العادلة لان القيمة العادلة لا تحظى بقبول عام في بعض الأحيان.

3/التوصيات: أما بالنسبة للتوصيات تتمثل في:

- ✓ الاعتماد الايجاري له أهمية كبيرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي و لتشجيع الاستثمار .
- ✓ وجوب وجود أسواق خاصة وبورصات لتفعيل النشاط الاقتصادي للاعتماد الايجاري .
- ✓ وضع بدائل القياس للاعتماد الايجاري وممارسة فعالة لعقود التأجير التمويلي .
- ✓ ترشيد القرارات الاستثمار بخصوص الاعتماد الايجاري.
- ✓ الرفع من مستوى الثقافة للمستثمرين بخصوص العقود التأجير التمويلية .
- ✓ ضرورة الاطلاع على المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الاعتماد الايجاري .

4/آفاق الدراسة:

تناولنا من خلال هذه الدراسة إشكالية القياس المحاسبي للاعتماد الايجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية وقد تم اعتماد القيمة العادلة في قياسه لأنه مفهوم حديث جاء بعد إقرار النظام المحاسبي المالي والذي وجد فيه صعوبات في تطبيقه لعدم الكفاية الحدية له، إلا أنه لم نتطرق في دراستنا الى الجانب المحاسبي للاعتماد الايجاري ودراسة تفصيلية لأنواع عقود الإيجار المختلفة، والتي يمكن أن تكون هذه العناصر مهمة لدراسات جوانب أخرى .

وان كان يعتبر عدم وجود سوق نشط والبورصة في الجزائر هو أكبر مشكل يواجه تطبيق القيمة العادلة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ_الكتب:

- 1- وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- 2- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الطبعة الثانية، عمان 2008.
- 3- سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان 2009.
- 4- معراج هوارى، حاج سعيد عمر، التمويل التاجيري، المفاهيم والأسس، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1434-2013

ب_ مذكرات والبحوث الجامعية :

- 1- بسمة السويد، دراسة مقارنة بدائل القياس المحاسبي، (التكلفة التاريخية-القيمة العادلة)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011.
- 2- رقية بن الشيخ، دراسة وتقييم أثر التشريع الجبائي على بدائل القياس المحاسبي، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011/2010.
- 3- رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة كلية الاقتصاد، جامعة تشرين سوريا، 2008.
- 4- نوح بوغابة، أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015/2014.
- 5- عاد نور الدين، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2015/2014.
- 6- محمد رزاق، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود التأجير التمويلي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015/2014.
- 7- محمد صالحى، إشكالية القياس المحاسبي للأصول الثابتة باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014/2013.

المراجع

8_ مكي نبيل، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2014.

9_ فتح محمد عمر المحضار مذكرة بعنوان: محاسبة عقود التأجير أطروحة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.

10_ دراسة احمد توفيق بارود مذكرة بعنوان: معوقات تطبيق نظام التمويل التأجيري كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، رسالة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011.

11_ ليلي لوشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر 2004-2005.

ج- المجالات :

1- إيمان ميمون، بشنودة رفيق، أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي-دراسة مقارنة IAS17 وIFRS16- مجلة دفاتر بواد كس، العدد رقم 07، مارس 2017.

2- إبراهيم مخليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد، العلوم الاقتصادية، جامعة فيلاديفيا، الأردن، العدد 21، 2009.

د- المداخلات :

1 -بريش السعيد أستاذ محاضر، مداخلات بعنوان التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة عنابة، الجزائر، 2009،

هـ- مراجع باللغة الأجنبية:

1- Smaili Nabila .pratique du crédit – bail .mémoire de magister .sciences économiques et commerciales .Tizi Ouzou .année2011-2012.

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



استمارة "الاستبيان"

في إطار إعداد مذكرة ماستر ضمن تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة قسم **LMD** بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وتحت عنوان "إشكالية القياس المحاسبي للاعتماد الايجاري في البيئة المحاسبية الجزائرية؟"

وعليه ارتأينا أن نأخذ بعين الاعتبار وجهة نظركم انتم أصحاب الاختصاص من أكاديميين ومهنيين في الموضوع، لذا فان مساهمتكم في الإجابة الموضوعية على هذه الأسئلة، وحرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج وتوصيات وإرشادات أكثر دقة ووضوح، علما بان هذه المعلومات لن تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي فقط. وشاكرين لكم على حسن تعاونكم معنا.

شاكرين لكم على حسن تعاونكم وتقبلوا منا فائق الشكر والاحترام

الطالبة: بن قنان ربيعة.

أولاً: البيانات الشخصية والمهنية.

يرجى وضع علامة (X) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة:

1_ المستوى التعليمي:

ليسانس ماجستير دكتوراه شهادة أخرى

2_ الوظيفة:

محاسب محاسبات خبير محاسبي

3_ الخبرة:

اقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

المحور الأول : توفر البيئـة الجزائرية متطلبات قياس القيمة المتبقية لأصل المستأجر

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
1	تواجه عملية قياس القيمة المتبقية لأصل متنازل عنه صعوبات .			
2	تم عملية قياس قيمة التدفقات النقدية التي يمكن أن يدفعها المستأجر للمؤجر والتي تشملها بكل بساطة.			
3	صعوبة التنبؤ بانخفاض القيمة التي ستحدث لأصل المؤجر يصعب عملية قياسه			
4	تواجه عملية القياس وفق القيمة العادلة صعوبات نتيجة انعدام شفافية في البيئة المحاسبية الجزائرية			
5	في حالة دفع قيمة الأقساط وقيمة المتبقية لخيار الشراء يتم تملك الأصل من قبل المستأجر			
6	يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالامتلاك أو التقادم			

			7	تغطي فترة الإيجار جل العمر الاقتصادي للأصل المستأجر مع جواز نقل الملكية للمستأجر
			8	يتم توزيع الدخل على فترة العقد ويتم الاعتراف بأي انخفاض في المبالغ المستحقة.

المحور الثاني: يضمن النظام المحاسبي المالي ممارسة فعالة لعقود الإيجار التمويلي.

غير موافق	محايد	موافق	البيان	الرقم
			9	في نهاية العقد يكون للمستأجر 3 خيارات: تجديد العقد، أو شراء المعدات أوردها وإنهاء العقد
			10	وجوب إمكانية تجديد العقد عند نهاية المدة بنسبة محددة ومتفق عليها في بند العقد
			11	مراعاة الجوانب القانونية والمالية والاقتصادية المتعلقة بعقد التأجير التمويلي
			12	يتم استهلاك الأصل على مدى مدة عقد الإيجار
			13	يضمن عقد خيار الشراء التفاوض الذي تقل فيه قيمة شراء الأصل المؤجر بالقيمة العادلة
			14	أقساط الإيجار التمويلي تكون مضمومة من الضرائب والتكاليف.
			15	يحول عقد الإيجار التمويلي بشكل جوهرى جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية بحسب المعيار IAS17 عكس عقد الإيجار التشغيلي.
			16	يضمن في نهاية مدة العقد الإيجار

			التمويلي إرجاع المستأجر الأصل المؤجر تكون بالقيمة المتبقية المالية مساوية للقيمة السوقية .	
--	--	--	--	--

أخير انشكركم على حسن تعاونكم وجهدكم المبدول فليتعبدت هذا الاستبيانوا للهوليا لتوفيق

مخرجات المعالجة الإحصائية SPSS

التكرارات والنسب المئوية للبيانات الشخصية

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevali de	Pourcentagecu mulé
Valide	ليسانس	11	14,7	28,9	28,9
	ماجستير	14	18,7	36,8	65,8
	دكتوراه	8	10,7	21,1	86,8
	شهادة أخرى	5	6,7	13,2	100,0
	Total	38	50,7	100,0	
Manquant	Systeme	37	49,3		
Total		75	100,0		

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevali de	Pourcentagecu mulé
Valide	محاسب	30	40,0	78,9	78,9
	محافظة حسابات	7	9,3	18,4	97,4
	خبير محاسبي	1	1,3	2,6	100,0
	Total	38	50,7	100,0	
Manquant	Systeme	37	49,3		
Total		75	100,0		

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevali de	Pourcentagecu mulé
Valide	سنوات 5 أقل من	4	5,3	10,5	10,5
	سنوات 5 - 10 من	28	37,3	73,7	84,2
	سنوات 10 أكثر من	6	8,0	15,8	100,0
	Total	38	50,7	100,0	
Manquant	Systeme	37	49,3		
Total		75	100,0		

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضيات

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تواجه عملية القيمة المتبقية لأصل ممتاز لعنهص . عوبات	38	1	3	2,50	,647
تتم عملية قياسية القيمة التدفقات النقدية التقييم كأيديف . عها المستأجر للمؤجر والتي تشملها بكيساطة	38	1	3	2,39	,718
صعوبة التنبؤ بانخفاض القيمة التي ستحدد لأص لالمؤجر يصعب عملية قياسيةه	38	1	3	2,50	,797
تواجه عملية القياس وفق القيمة العادلة صعوبات تتج بجة انعدام شفافية البيئة المحاسبية الجزائري ة	38	1	3	2,82	,512
في حال دفع القيمة الأقساط قيمة المتبقية لخيار ال شراء عتتمت كالأصل من قبل المستأجر	38	1	3	2,71	,515
يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل لسواء بالامتلاك أو التقادم	38	1	3	2,68	,574
تغطي فترة الإيجار جلال العمر الاقتصادي لأص لالمستأجر معجوز نقل الملكية للمستأجر	38	1	7	3,00	,771
يتمتوز بعادل خلع لفترة العقد ويتم الاعتراض ابيان . خفاض في المبالغ المستحقة	38	1	3	2,68	,662
Q	38	1,63	3,00	2,6612	,26621
N valide (liste)	38				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
: خيارات 3 في نهاية العقد يكو للمستأجر تجديد العقد، أو شراء المعد اتأورد هاو إنهاء الع قد	38	2,0	3,0	2,868	,3426
وجوب إمكانية تجديد العقد عند نهاية المدد بنسبة محددة و متعلق بها في بند العقد	38	1	3	2,76	,490
مراعاة الجوانب القانونية المالية والاقتصادية المتعلقة بعقد التأجير التمويلي	38	1	3	2,61	,595
يتم استهلاك الأصل لمدة مددة عقد الإيجار	38	1	3	2,68	,702
يضمن عقد خيار الشراء التفاوضا الذي تقيف قيمة شراء الأصل للمؤجر بالقيمة العادلة	38	1	3	2,76	,490
أقساط الإيجار التمويلي تكون مخصصة مة من الأض ر انبوا التكاليف	38	2	3	2,84	,370
يحول عقد الإيجار التمويلي بشكل جوهري جميعا لم خاطر و المكافآت المتعلقة بالملكية بحسب المعيار	38	1	3	2,82	,512
. عكس عقد الإيجار التشغيلي IAS 17 ر					

يضمن في نهاية مدة العقد الإيجار التمويلي بـ 24	1	3	2,33	,816
المستأجر الأصول لمؤجر تكون القيمة المنقوية لمالية مساوية للقيمة السوقية .	38	2,13	3,00	2,7284
K	24			,20496
N valide (liste)				

أنوفا تبعا لمتغير الخبرة

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Q	Intergruppes	,219	2	,110	1,595	,217
	Intragruppes	2,403	35	,069		
	Total	2,622	37			
K	Intergruppes	,018	2	,009	,207	,814
	Intragruppes	1,536	35	,044		
	Total	1,554	37			

معامل الارتباط بيرسون

Corrélations

		Q	K
Q	Corrélation de Pearson	1	,482**
	Sig. (bilatérale)		,002
	N	38	38
K	Corrélation de Pearson	,482**	1

Sig. (bilatérale)	,002	
N	38	38

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
,575	16

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص

IV	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
أ-ت	المقدمة
5	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول القياس المحاسبي والاعتماد الايجاري
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للقياس المحاسبي والاعتماد الايجاري .
7	المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي .
15	المطلب الثاني: الاعتماد الايجاري.
37	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
37	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
39	المطلب الثاني: الدراسة الأجنبية
39	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف
43	خلاصة الفصل
44	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
45	تمهيد
46	المبحث الأول: منهجية الدراسة
46	المطلب الأول: منهج وعينة الدراسة
49	المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية
49	المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
56	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
57	خلاصة الفصل
59	الخاتمة
62	قائمة المراجع
65	الملاحق